الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الثلاثاء 16 ماي 2023

رئاسة الجمهورية

الشعب
ech-chaab

خطوات عملاقة وقرارات جريئة
لبنـــاء جـــامعة قويّـــة ومؤثـــرة

الرئيس يستجيب لنـداء النخبة

- الجزائـر الجديـدة تنتصر لـ "المادة الرمادية" وتُنصف الأستاذ والبـاحث
- **منظمات نقابية تبارك:** حرص للحفاظ علـى الكفـاءات وحفـظ كرامتـهم
- الارتقاء بمجتمع المعرفـة والرقمنة وتشجيع الابتكـار والتطوير العلمـي
- رؤية استشرافية.. مقاربة جديدة واهتمـام غير مسبـوق بالجـامعـة
- هذه تفـاصيـل مخطط توظيـف حـامـلي المـاجستير والدكتـوراه
- **المركزية النقابية:** قرارات شجاعة وإيجـابية للأسرة الجـامعية

الشعب

خطوات عملاقة وقرارات جريئة لبناء جامعة قوية بكفاءات وطنية

الجزائر الجديدة تنتصر لـ"المادة الرمادية"

■ تثمين مهنة الأستاذ الجامعي والباحث الجزائري

عزز رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مسار إصلاح الجامعة الجزائرية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، الجاري تنفيذه في إطار تجسيد التزامه 41، بإجراءات جديدة تثمن مهنة الأستاذ الجامعي والباحث وتحسن مركزهما، إدراكا منه بأهمية هذه الفئة التي ينبغي، مثلما قال، "أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، باعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات".

زهراء. ب

حملت مخرجات مجلس الوزراء، المنعقد يوم الأحد، عدة قرارات جوهرية لصالح الأستاذة والباحثين الجامعيين الجزائريين، بمختلف رتبهم وتصنيفاتهم، حيث أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بناءً على التزامه مع الأساتذة الجامعيين، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية. كما أمر بالتحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ويأتي هذا القرار، في إطار تنفيذ التزام الدولة بضمان المكانة اللائقة للأساتذة والباحثين، وترتيبهم ضمن أعلى مراتب التدرج في الهرم الوظيفي، من خلال مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والدائم.

وطالما طالبت التنظيمات المهنية بمراجعة هذا القانون، لتحرير الأستاذ الجامعي من قيود الوظيف العمومي، الذي عرقل، بحسبها، تحسين وضعية الأستاذ الجامعي المهنية، الاجتماعية، البيداغوجية والعلمية، وحدّ من طموحه في الارتقاء بمكانته ومقامه، وأكثر من ذلك تسبب في هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج، بعد سنوات عديدة من التكوين والتعليم صرفت فيها الدولة أموالا باهظة عليها لتستفيد دول أخرى من خدماتها وخبراتها.

إنصاف النخبة الوطنية..

ووافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المتضمنة توظيف حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية، وهو القرار الذي ثمنته تنسيقية حاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير، خاصة وأن هذا الملف يدرج في جدول أعمال مجلس الوزراء، لأول مرة، بعد سنوات من النضال النخبوي مثلما وصفت في بيانها.

وقامت الحكومة، في إطار تثمين قدرات التأطير والبحث، العام الماضي، بتوظيف 885 أستاذ مساعد استشفائي، وفتح 2186 منصبا ماليا، بحيث انتقلت نسبة التأطير إلى أستاذ واحد لـ24 طالبا، بدلا من أستاذ واحد لـ25 طالبا، بمجموع 65 ألفا و471 أستاذ، كما اعتمدت شبكة جديدة لتقييم الأساتذة من أجل الالتحاق بمصف أستاذ محاضر ورقمنة عملية الترشح للترقية.

وتزايد عدد الأساتذة الحائزين على شهادة دكتوراه، إذ ارتفعت نسبتهم من 66٪ إلى 70٪، وقد تم وضع، لأول مرة، في الجزائر، نظام يسمح بتوظيف حاملي شهادات الدكتوراه في أعلى الرتب في الإدارة العمومية، وفتح 250 منصبا ماليا موجها للإدارة الجامعية والبحث.

التخلي عن التعليم العالي التقليدي..

بالموازاة مع ذلك، وجه رئيس الجمهورية تعليمات للقائمين على قطاع التعليم العالي، تقضي بمضاعفة الجهود من أجل استقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها، مثلما جاء في بيان مجلس الوزراء، "خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة". كما طالب باعتماد نظرة استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنويع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية.

وينص الالتزام رقم 41 لرئيس الجمهورية، على جعل الجامعة إطارا للتعليم والتنمية والإبداع من خلال تطوير أقطاب الامتياز في تخصصات معينة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، بما يتماشى والتطور العالمي للتقنيات والحرف وبما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني وتحسين أداء نظام التعليم العالي وتشجيع انفتاحه على البيئة الوطنية والدولية عبر اعتماد دفاتر أعباء دقيقة ومكيفة حسب الاحتياجات الوطنية، إضافة إلى تعزيز حصة التكوين التدريبي والمهني عن طريق مراجعة خارطة التكوين من حيث المجالات والتخصصات بما يتلاءم والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وبتكيف مع الاحتياجات في مجال التأطير والمنشآت القاعدية، زيادة معدل استغلال المنح الجامعية في الخارج لفائدة الطلبة الجزائريين أينما كانت متاحة وتكثيف التبادلات الجامعية وتنويع الشركاء والتوأمة مع جامعات أجنبية وتشجيع السياحة العلمية، لاسيما على مستوى الدكتوراه.

كما يرتكز مسعى إصلاح الجامعة الجزائرية، وفق التزام الرئيس تبون، على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي واستغلال المنتج البحثي عن طريق تطوير مفهوم "البحث على الطلب" وإبرام العقود البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث العامة مع المؤسسات الاقتصادية لتسويق المنتجات البحثية في شكل شركات صغيرة ومتوسطة جديدة.

في هذا الإطار، تم إنشاء مؤسسات ومخابر بحثية من قبل الباحثين وطلاب الدراسات العليا (الشركات الناشئة)، إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وجعله محركا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال علاقات وثيقة مع الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة.

وتندرج إصلاحات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي أقرها رئيس الجمهورية، ضمن مسعى هادف لدفع الجامعة الجزائرية نحو الريادة، والمساهمة عن طريق الرصيد العلمي والمعرفي في صياغة التصورات المجتمعية الكبرى للبلاد وإثراء وتوجيه السياسات العمومية المختلفة، لاسيما ما تعلق بثلاثية الأمن (الصحي، الغذائي والطاقوي) للبلاد، وتحقيق النموذج الاقتصادي الجديد القائم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة.

وبادرت الحكومة بمسار تحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي والحوكمة الجامعية، من خلال تعزيز التكوين في العلوم والتكنولوجيا، حيث تم فتح اختصاص مهندس في أربعة فروع في ميدان العلوم والتكنولوجيا للحائزين على شهادة البكالوريا شعبة تقني رياضي، وعصرنة وإعادة تنظيم نظام الدراسات والتكوين العاليين من خلال إرساء عدة أنماط تعليمية معترف بها على الصعيد العالمي، وتثمين مكاسب الخبرة، لأول مرة في الجزائر، وكذا فتح اختصاص مهندس في فروع العلوم والتكنولوجيات والإعلام الآلي على مستوى 18 جامعة، وفتح مجال تكوين جديد بعنوان "علوم الصحة"، من أجل تطوير الصناعة الصيدلانية، ورفع عدد اختصاصات التكوين المشتركة مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي إلى 454 عرضا، ما يمثل 30٪ من مجمل عروض التكوين، ومراجعة مسار التكوين في العلوم الطبية والصيدلة وطب الأسنان، وإعادة تنظيم التكوين في العلوم البيطرية.

الشعب
ech chaab

الأسرة الجامعية تشيد عبر "الشعب" بالقرارات التاريخية:

رئيس الجمهورية.. اهتمام غير مسبوق بالجامعة الجزائرية

■ رؤية استشرافية واعتماد مقاربة جديدة للتعليم العالي
■ الوظيف العمومي عقد أربع اجتماعات لمناقشة مشروع القانون الأساسي للأستاذ الجامعي

رحبت الأسرة الجامعية بالقرارات التاريخية التي خرج بها اجتماع مجلس الوزراء المتعلقة بقطاع التعليم العالي، وأكدت بأنها تجسد التزامات رئيس الجمهورية الـ 54 وتؤكد اهتمامه الكبير بالجامعة التي تشكل المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات.

سارة بوسنة

كان رئيس الجمهورية قد وافق خلال اجتماع مجلس الوزراء أول أمس على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتوظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية، وأمر بالتحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأستاذة التعليم العالي بما يتناسب مع الديناميكية والإستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي، كما أمر بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر عدد للطلبة في التخصصات والشعب العلمية لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة.

كما أمر اعتماد نظرة علمية استشرافي مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنويع التخصصات لمواكبة التوجهات العالمية.

ميلاط: قرارات تاريخية

ثمن المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط قرارات رئيس الجمهورية بتوظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية، ومراجعة القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، واصفا إياها بالتاريخية وأدخلت الطمأنينة في قلوب الأساتذة، خاصة ما تعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي والذي لم يعدل منذ سنة 2008 وكذا النظام التعويضي والذي لم يطرأ عليه أي تعديل منذ سنة 2010.

وأوضح ميلاط في تصريح لـ "الشعب" أن مشروع القانون الأساسي للأستاذ الجامعي وكذا النظام التعويضي للأستاذ، كان قد عرض سابقا في الجلسات التي جمعتهم كنقابة مع مسؤولي القطاع سابقا إلى غاية مرور المشروع لمجلس الوزراء أمس والذي حظي بتزكية من طرف رئيس الجمهورية.

وأشار منسق الكناس، أن القرار سيسرع في تبني مطلب الأسرة الجامعية سواء ما تعلق بالقانون الأساسي أو النظام التعويضي للأستاذ الجامعي. وكشف الأستاذ ميلاط أن الوظيف العمومي عقد أربع اجتماعات لمناقشة مشروع القانون الأساسي للأستاذ الجامعي المقترح، وأن هذه الاجتماعات الأربعة أفضت في النهاية إلى اعتماد كل بنود المشروع، بما فيها كل المقترحات التي قدمها المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، والتي تشكل حوالي 90 ٪ من مجموع مشروع المقترحات.

وفيما يتعلق بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر عدد للطلبة في التخصصات العلمية ، يرى المنسق العام بأن هذا الامر يؤكد مرة أخرى الاهتمام البالغ الذي توليه الدولة الجزائرية لتعزيز دور الجامعة الريادي في التنمية المحلية، لاسيما ما تعلق بتعزيز التخصصات العلمية والتكنولوجية في الجامعة الجزائرية وإعطائها حقها في الخارطة الجامعية.

وأضاف ميلاط "السلطات العليا في البلاد وعلى رأسها رئيس الجمهورية تولي اهتماما غير مسبوق بالجامعة الجزائرية، والذي يؤكد دوما اعتماد مقاربة جديدة للتعليم العالي في الجزائر، تقوم على أساس جامعة متطورة مبتكرة خالقة للثروة".

قرارات في صالح الأستاذ الجامعي

من جانبه، قال عبد الرحمان بوثلجة متابع لشأن قطاع التعليم العالي، إنه جد متفائل بالقرارات الأخيرة لرئيس الجمهورية، مؤكدا ان هذا الأخير يريد تعزيز مكانة الجامعة لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتابع بوثلجة أن الرئيس تبون كان وما يزال ينتصر لإصلاح الجامعة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني، خاصة أن اقتصاد المعرفة أصبح مشروعا قيد التأسيس، كما وفي كل مرة يشدد على ضرورة تحسين الأوضاع الاجتماعية لأساتذة وباحثي التعليم العالي وإيجاد حلول مناسبة لمشكل تشغيل هذه الفئة.

وفي قراءته لقرار إدماج حاملي الماجيستير والدكتوراه وهي الشهادات الوحيدة، فيما بعد التدرج في منظومة التعليم الجزائرية، أكد بوثلجة أن القرار ذو أبعاد اجتماعية وجاء استجابة لمطالب هذه الفئة التي لطالما طالبت بتوظيفها خاصة أن عدد المعنيين بالآلاف ومن غير المعقول أن تبقى نخبة المجتمع من حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في بطالة، لذلك فان القرار سيلاقي ترحيبا خاصة من المعنيين الذين كانوا قد رفضوا التوظيف في مؤسسات وإدارات وفي المؤسسات وأصروا على التوظيف في الجامعات.

وبخصوص قرار مراجعة أجور الأساتذة الجامعيين، قال بوثلجة إنه إيجابي خاصة إن هذه الفئة لم تستفد من أي زيادات في الأجور منذ 2008، ومع تدني القدرة الشرائية أصبح الأستاذ الجامعي يعاني انخفاض الراتب الشهري وبالتالي فان أي زيادة في رواتب الأساتذة والباحثين الجامعيين برأي بوثلجة، ستساهم في استقرار أوضاعهم الاجتماعية.

وبالنسبة لمراجعة القانون الأساسي للتعليم العالي، يرى الأستاذ أن هذا الإجراء أصبح أكثر من ضرورة، خاصة مع الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والإستراتيجية الجديدة التي بات ينتهجها القطاع فيما يخص جعل الجامعة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة الجامعة في بناء الاقتصاد.

مراجعة القانون الأساسي في هذا الوقت بالذات . يضيف المتحدث . أمر جد ضروري، ويجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات، وتجسيد اهتمام الدولة بالأستاذ الجامعي والنهوض بمكانته لأعلى المراتب.

وتابع الأستاذ بوثلجة: "حديث الرئيس عبد المجيد تبون في كل مرة عن أهمية التخصصات العلمية يؤكد على حرصه الشديد لإعادة الاعتبار لهذه التخصصات لما لها من دور مهم خاصة في التنمية الاقتصادية، وهنا يجب الإشارة أن الموضوع ليس بالأمر الهين.

وأفاد المتحدث أن إصرار الرئيس على هذا الطرح يجعلنا نتفاءل بما ستكون عليه خارطة التخصصات الجامعية، بحيث سيكون هناك إقبالا كبيرا للطلبة على التخصصات العلمية والتكنولوجية، وهنا اقصد كل التخصصات ليس الرياضيات والذكاء الاصطناعي فقط، ولكن في كل التخصصات المرتبطة فيما بينها، وبالتالي يجب تطوير كل التخصصات العلمية التي هي أساس كل الاختراعات العلمية التي ستساهم بطريقة أو بأخرى في تنمية الاقتصاد.

الجميع يعلم. استطرد الاستاذ . أن العلوم والتكنولوجيا تتطور بشكل يومي، لذا وجب على الجامعة الجزائرية التأقلم ومواكبة هذا التطور السريع حتى تكون أكثر فعالية من حيث التكوين والبحث والتخصصات وتنوعها، بل يجب أن تكون متلائمة مع عالم الشغل ومع ما يسمى بالمهن الجديدة، ومن أجل هذا فقد حان الوقت لوضع إستراتيجية طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات، خاصة إذا أردنا ان تكون الجامعة في خدمة الاقتصاد والدولة الجزائرية بصفة عامة.

تنسيقية حاملي وطلبة الدكتوراه ونقابة "سنابس" يثمنان

ثمنت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه إدراج ملف قضية حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في جدول أعمال مجلس الوزارة لأول مرة، بعد سنوات من النضال النخبوي، وتؤكد أن ما ورد في البيان واضح ولا يقبل أي تأويل آخر، وهو أن رئيس الجمهورية، استجاب لنداء النخبة الجامعية وأقر بمشروعية وشرعية مطلب التوظيف المباشر لجميع حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الذين تم حرمانهم لسنوات عديدة من مناصبهم المتحصل عليها بموجب مسابقة وطنية.

وأكدت التنسيقية في بيان تحوز "الشعب" على نسخة منه، أن توظيف البطالين والموظفين في قطاعات أخرى من فئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير، وإدماج من هم حاملي لهاتين الشهادتين الممارسين للساعات الإضافية على مستوى الجامعات، هو بمثابة خطوة هامة وعملاقة نحو بناء جامعة وطنية قوية بكفاءات وطنية كونت خصيصا تكويننا أكاديميا لممارسة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو كذلك بمثابة إنصاف للنخبة الوطنية التي أثبتت جدارتها وأحقيتها في أن تكون القاطرة التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية لتكوين إطارات الأمة التي ستوكل لها مهمة تسيير شؤون الدولة والنهوض بالوطن، عبر تجسيد تنمية مستدامة حقيقية في إطار الجزائر الجديدة التي يعمل رئيس الجمهورية على بنائها.

بدورها ثمنت النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي "السناباس" قرارات رئيس الجمهورية، وأقرت بان ان مخرجات مجلس الوزراء، أكدت بما لا يدع مجالا للشك مستوى الالتزام الراسخ بضرورة ترقية الجامعة الجزائرية ككل من ناحية جودة التكوين، الرقمنة، ترقية المستوى المعيشي للكوادر الجامعية، وإدماج مخرجات الجامعة في السلك الوظيفي للقطاع، وهو أمر يدعو للفخر والاعتزاز، ويستحق الإشادة والتثمين.

الشعب
ech chaab

توجه رئاسي نبيل في ظرف اقتصادي صعب عالميا

قطـــاع التعليـــم العـــالي.. تحـــوّل كبـــير وهـــدف أكـــبر

■ استقطاب أكبر قدر من الطلبة للتخصصات العلمية والتقنية

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وفاءه الوثيق بتحسين حياة الجزائريين، رغم الأثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد 19 وأزمة التضخم التي فرضتها التحولات الجيوسياسية في العالم على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مراجعة أجور كوادر التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعيا وتحسين مستوى معيشتهم، ودعم ظروفهم الحياتية لتصل للمستوى المأمول. كما وافق الرئيس على مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي البروفيسور كمال بداري القاضي بإدماج حاملي الماجستير والدكتوراه مهنيا، وفق مخطط وإستراتيجية توفر البعدين الأكاديمي والاجتماعي، بحيث يأتي الإجراء بعد إحصاء وعمل دؤوب من الوصاية التي وقفت على مشكلة حاملي الشهادات العليا البطالين من خلال التشاور والحوار لتأتي الاجراءات الأخيرة تتويجا لذلك.

سيف الدين قداش

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون التوجه الحكومي الجاري لتحسين معيشة مختلف فئات المجتمع الجزائري وتعزيز قدرتهم الشرائية، في ضوء التحولات الاقتصادية ونمو مستوى التضخم على مختلف الجزائريين، حيث أمر الرئيس بمراجعة أجور الأساتذة الجامعيين والباحثين على مختلف درجاتهم العلمية من خلال مقترحات مستعجلة، إيمانا منه بالأهمية الكبرى التي توليها الدولة للمادة الرمادية، فضلا عن الدعوة لاستقطاب أكبر قدر من الطلبة للتخصصات العلمية والتقنية، كونهم الخزان الاستراتيجي لتحقيق التحول الاقتصادي فضلا عن إدماج وتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراة، وتعزيز دورهم في الجانبين الأكاديمي والبحثي.

يقول النقابي وأستاذ علم الاجتماع البروفيسور ناجح مخلوف، ان الاجراءات الحالية جد مهمة وغير مسبوقة وتؤكد حرص الرئيس على مكانة وأهمية النخبة الرمادية في

المجتمع ودورهم الجوهري في التأطير والتكوين العلمي للكفاءات والنخب الوطنية، وهو توجه رئاسي نبيل جاء في ظرف اقتصادي صعب عالميا وعلى صانع القرار بعدما تسببت فيه جائحة كوفيد 19، والتحولات الدولية من تحديات اقتصادية واجتماعية وما ترتب عنها من تضخم لم يأت في قانون المالية (2023) الذي جاء هذا العام خاليا من الضرائب لتخفيف الأعباء على المواطن.

ويؤكد مخلوف في ذات الصدد، أن الرئيس أكد على السرعة في تنفيذ وترقية أجور إطارات التعليم العالي باعتبارهم صمام أمان للجزائر في مختلف القطاعات، فضلا عن طرح القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي للمراجعة الشاملة، وهو ما جاء في ضوء التحول الكبير في قطاع التعليم العالي من خلال البعد الاقتصادي وديناميكية الابتكار والاختراع، ونوه ذات المتحدث بالتوجه العام في التركيز على التخصصات التقنية والعلمية في ضوء التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر الجديدة، مؤكدا كذلك على أهمية العلوم الإنسانية وعلوم المالية والاقتصاد والتسيير لما تكتسيه كذلك من أهمية كبرى في دعم المحددات الكبرى لترقية الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

بالمقابل، ثمن المتحدث القرار الرئاسي بالموافقة على توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه في الجامعة ومختلف المؤسسات الوطنية، حيث أشاد مخلوف بهذا القرار والذي أكد من خلاله الرئيس إحساسه وتقديره للنخب الجامعية التي كانت تعاني في السابق من البطالة، وهو ما يعني أن الجزائر الجديدة هي عهد إنصاف وكرامة للنخب الوطنية.

الشعب
ech-chaab

منظمات نقابية جامعية ترحب وتبارك:

قرارات الرئيس.. تنفيذ للالتزام 41

■ الجامعة قاطرة المجتمع للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي

رحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، معتبرة إياها "قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية.

أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها، أمس، بقرارات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

وأوضح البيان، أن هذه "القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية".

وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أن "ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بإحدى الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة في إرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا".

من جهة أخرى، أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي، القائمة على "الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة".

وفي السياق ذاته، أشارت النقابة إلى "إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 115 جامعة"، وهو ما اعتبرته "مؤشرا إيجابيا" على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية، داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فأكدت الاتحادية أنه "يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية"، مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين، والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

وفيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في "منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي"، إلى جانب "مواصلة الاهتمام بالميادين الانسانية والاجتماعية".

بدوره، ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء.

ويرى نفس المتحدث، أن هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة".

وأوضح بلحاج، أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

للإشارة، كان رئيس الجمهورية قد أمر بمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية.

كما وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية.

الشعب
ech chaab

أصحاب الشهادات العليا يشيدون بقرار الرئيس

هذا هو مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

إمكانية التوظيف بالتعاقد في التدريس بالجامعات مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد

نشر، أمس، وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، عبر صفحته الرسمية على موقع فايسبوك، عن مخطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، والذي يشمل التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم -ب- أو التوظيف كباحث في مراكز البحث أو التوظيف في الإدارات، برتب إدارية خاصة، بالإضافة إلى إمكانية التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم -ب- دائم قابلة للتجديد أو من خلال التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر ووحدات البحث وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم قابل للتجديد.

إيمان كافي

وفي سياق استطلاع "الشعب" لأصداء هذا القرار، كشف بن حسين وهو أحد حاملي شهادة الدكتوراه، أن قرار التوظيف المباشر هو ما كان ينتظره حاملو شهادتي الماجستير والدكتوراه بفارغ الصبر، خصوصا أنهم عانوا كثيرا من أجل الحصول على فرصتهم في التوظيف في الجامعة كأساتذة أو في المخابر.

كما اعتبر المتحدث، أن هذا القرار سيتبعه إصدار منشور من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي في كيفية توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه وهو الذي سيوضح كل شيء.

من جانبه، اعتبر الدكتور شموري أن القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية قرار يستحق التثمين، في انتظار تحديد صيغ وآليات توظيف هذه الشريحة، وقال المتحدث إن "مخرجات مجلس الوزراء بمثابة باب أمل جديد لهذه الفئة".

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

تشكيل لجنة لمعالجة ملفات النزاعات والفساد في إطار "أونساج"

أخلقة الحياة العامة والقطيعة مع أساليب التسيير البالية

مواصلة للحرب الذي أعلنها ضد آفة الفساد حرص رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء أول أمس، على توجيه الحكومة بضمان الشفافية في معالجة الملفات العالقة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج"، سواء تلك المتعلقة بالنزاعات القائمة أو المرتبطة بالفساد والناتجة عن السياسات السابقة للعصابة، حيث أمر في هذا الصدد بتشكيل لجنة توكل لها هذه المهمة، كون هذا الإجراء ليس من اختصاص وزارة المؤسسات الناشئة.

مليكة.خ

حصر الرئيس تبون، مهام هذه الوكالة في مساعدة الشباب ومرافقتهم في نشاطاتهم الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، مثمّنا بالمناسبة "التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي و البحث العلمي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة" في هذا المجال.

ويأتي قرار رئيس الجمهورية، في سياق التزامه بمكافحة الفساد دون تمييز، حيث كان وزير المؤسسات المصغرة السابق نسيم ضيافات، ثاني وزير يتم سجنه بعد وزير الموارد المائية، أرزقي براقي، الذي أدين بـ12 سجنا نافذا وفق وقائع تخصه عندما كان مديرا للوكالة الوطنية للسدود.

وشدّد الرئيس تبون، خلال لقاء مع ممثلي الصحافة الوطنية بمناسبة اليوم العالمي لحرية التعبير، على أن الحرب على الفساد تتم بصفة يومية ومتواصلة وتتعلق بـ"ملفات جديدة"، كاشفا عن استرجاع ما قيمته 22 مليار دولار من الأموال والممتلكات المنهوبة داخل وخارج الوطن. وأشار في هذا الصدد، إلى "انخراط دول أوروبية مع الجزائر ضمن مسار التحقيق الساري في قضايا الفساد"، مؤكدا أن "عديد الدول تحركت مع الجزائر لإرجاع قيمة الأموال المنهوبة". وسبق لرئيس الجمهورية، أن سن جملة من القوانين الردعية للمتورطين في قضايا الفساد، قصد تفادي تجارب الماضي التي انفجر من أجلها الحراك الشعبي، في الوقت الذي حرص فيه على حماية إطارات الأمة من خلال اتخاذ جملة من القرارات بغرض "رفع التجريم" عن أخطاء التسيير، دون إقرار أي ظروف مخففة لأي مسؤول يثبت تورطه في قضايا فساد خلال تأدية مهامه.

وقرر الرئيس تبون، العام الماضي، استحداث هيئة جديدة للتحري في مظاهر الثراء عند الموظفين العموميين "بلا استثناء"، من خلال إجراءات قانونية صارمة لمحاربة الظاهرة عملا بمبدأ "من أين لك هذا". ويعد إنشاء هذه الهيئة مرحلة هامة في تجسيد التزام رئيس الجمهورية، بأخلقة الحياة العامة والحياة السياسية وتعزيز الحوكمة، وضمان نزاهة المسؤولين العموميين والتسيير السليم للأموال العمومية وتكريس الشفافية.

وعمل رئيس الجمهورية، منذ انتخابه على محو كل آثار السياسات والممارسات التي التصقت بالنظام السابق، من خلال إرساء استراتيجية الوقاية من الفساد ومكافحته في محاولة لمنع عودة تفشي الظاهرة تحت شعار "جزائر جديدة من دون فساد"، وذلك موازاة مع استمرار محاكمات الفساد التي كان أبطالها شخصيات سامية في الدولة.

وترتكز هذه الاستراتيجية على خمسة محاور أساسية وهي: الشفافية وأخلقة الحياة العمومية ومشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته، وترقية ونزاهة القطاع الاقتصادي وتعزيز دور وقدرات هيئات المراقبة والعدالة في مكافحة الفساد، إضافة إلى التعاون الدولي وتحصيل الأرصدة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى القضاء على الفساد والتسيير الحسن للأموال العمومية.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

قرارات الرئيس تستحق الإشادة والتثمين .. مهنيو القطاع لـ"المساء":

اهتمام الدولة بنخبها خطوة جريئة لوقف هجرة أدمغتها

■ النظام التعويضي تضمن زيادات معتبرة للأساتذة ■ حاملو الماجستير والدكتوراه يثمنون قرار الرئيس

أشادت الأسرة الجامعية بقرارات رئيس الجمهورية المتخذة خلال انعقاد مجلس الوزراء أول أمس، المتضمنة مراجعة القانون الأساسي وأجور الأساتذة الجامعيين وتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه، معتبرة أن القرارات أكدت اهتمام الدولة بكفاءاتها ونخبها وحرصها على ترقية الجامعة الجزائرية من ناحية جودة التكوين وترقية المستوى المعيشي للكوادر الجامعية.

إيمان بلعمري

وصف الاتحاد الوطني لحاملي الماجستير والدكتوراه قرار رئيس الجمهورية بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه بالجامعات الجزائرية بـ"التاريخي والإيجابي" من شأنه تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة الجزائرية.

وأشار مراد بادي، المنسق الوطني للاتحاد في مكالمة هاتفية مع "المساء" إلى أن هذه الخطوة تؤكد على أن رئيس الجمهورية لن يتخلى عن النخب الوطنية بما فيهم حاملي الماجستير والدكتوراه.

وعبر عن أمله في أن "يحقق هذا القرار التوظيف المباشر لـ 16508 أستاذ حاملي الماجستير والدكتوراه عبر الوطن، منهم 7 آلاف حاملي الماجستير والدكتوراه بطالين". ودعا وزارة التعليم إلى "إصدار بيان توضيحي يتضمن كيفية تنفيذ مخرجات مجلس الوزراء المتعلقة بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه".

وقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإحصاء حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، من خلال المنصة الرقمية التي استحدثتها الوزارة خصيصا لهذا الغرض. وجاءت عملية الإحصاء تنفيذا لتعليمة وزير التعليم العالي، كمال بداري، بعد لقائه مع ممثلي التنسيقية الوطنية لحاملي شهادات الماجستير والدكتوراه الذين قاموا بحركات احتجاجية في عديد المرات.

قرارات تعكس إرادة الدولة للارتقاء بالجامعة

واعتبر رئيس الاتحادية الوطنية للتعليم العالي البروفيسور مسعود عمارنة، في اتصال هاتفي مع "المساء" أن من ضمن القرارات الهامة التي تم اتخاذها خلال مجلس الوزراء الأخير، مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، مشيرا إلى أن، القرار يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا من أجل الاستعداد الأمثل إزاء الرهانات المرفوعة.

وأشار البروفيسور عمارنة، أن الاتحادية قامت بتقديم مقترحاتها لمراجعة القانون الأساسي والنظام التعويضي الذي تضمن زيادات معتبرة للأساتذة الجامعيين، كاشفا أن الأخيرة ستجتمع مع الوصاية لمراجعة القانون الأساسي بما يتناسب مع الديناميكية الجديدة وكذا مراجعة النظام التعويضي للأستاذ الباحث والباحث الدائم.

وثمّن رئيس الاتحادية، قرار رئيس الجمهورية المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير الدكتوراه، واصفة إياه "بالقرار الحكيم والشجاع"، مؤكدا أنه يعبر عن حرص واهتمام الدولة بكفاءاتها ونخبها الجامعية.

حرص الرئيس على ترقية المستوى المعيشي للكوادر الجامعية

واعتبرت اللجنة الوطنية للأساتذة الجامعيين، لنقابة "السناباس" في بيان، أن الإجراءات الكبرى التي اتخذها رئيس الجمهورية تعد "بارقة أمل" تستحق الإشادة والتثمين، وتؤكد بلا شك أن الجزائر الجديدة تعمل على ترقية جميع فئات المجتمع وعلى رأسهم الأسرة الجامعية "النخبة الرمادية"، التي تلقت بكل ارتياح القرارات المتخذة والمتعلقة بمراجعة وتحسين أجور الأسرة الجامعية ومراجعة القانون الاساسي للأستاذ الجامعي، من أجل تحسين ظروف معيشة الأسرة الجامعية. وأضاف البيان أن "مخرجات مجلس الوزراء أكدت بما لا يدع مجالا للشك مستوى الالتزام الراسخ بضرورة ترقية الجامعة الجزائرية من ناحية جودة التكوين والرقمنة وترقية المستوى المعيشي للكوادر الجامعية وإدماج مخرجات الجامعة في السلك الوظيفي للقطاع، وهو أمر يدعو للفخر والاعتزاز، ويستحق الاشادة والتثمين."

مراجعة القانون الأساسي يتوافق والرؤية الجديدة للجامعة

كما اعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن القرارات تعد بمثابة "يوم تاريخي" للأسرة الجامعية، من شأنها "إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار"

وأضاف أن قرار مراجعة القانون الأساسي "يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى إلى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية.

بدوره، ثمّن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور، رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء. وأضاف أن هذه الخطوة من شأنها وضع حدّ لهجرة الكفاءات الجزائرية بعد إعادة الاعتبار لها.

وأضاف بلحاج أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي".

المساء el massa
يومية إخبارية وطنية

رئيس الجمهورية يأمر بمراجعة شاملة لقانون الأستاذ الجامعي

لا مكان

للنماذج غير العلمية في الجزائر الجديدة

■ رعاية خاصة من رئيس الجمهورية لمكانة العلم والعلماء

حمل اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه أول أمس، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، البشرى لأساتذة التعليم العالي بإقراره مراجعة شاملة للقانون الأساسي لهذا السلك، ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية تنفيذا لالتزاماته الـ54 التي تضمنها برنامجه الرئاسي.

مليكة. خ

وافق الرئيس تبون، على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لتوظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية، على أن يتم موافاته بالمقترحات في أقرب وقت، قناعة منه بضرورة أن تحظى هذه الفئة باهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات.

وحرص رئيس الجمهورية، على ضرورة "التحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي" و"مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، كونها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة".

غير أن الرئيس تبون، أكد على أهمية "اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، الداعية إلى التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنويع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية".

وكان الرئيس تبون، قد جدد التزامه في عدة مناسبات بضمان توظيف خريجي المدارس العليا للأساتذة، مبرزا المكانة الخاصة التي يحظى بها التعليم لديه "لأنه ليس بوظيفة، بل يرتبط بمسعى وجهود تربية أجيال"، على حد تأكيده.

كما أكد في عدة مناسبات على التزام الدولة بالسعي لضمان المكانة اللائقة للأساتذة والباحثين وترتيبهم ضمن أعلى مراتب التدرج في الهرم الوظيفي، من خلال مراجعة القوانين الأساسية للأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الاستشفائي والباحث الدائم.

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قد شكلت العام الماضي، لجنة أوكلت لها مهمة مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالأساتذة الباحثين والباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، بهدف ضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية، بالإضافة إلى "صياغة القوانين الأساسية الخاصة بالأساتذة الباحثين والباحثين الاستشفائيين والباحثين الدائمين لضمان المتطلبات الاجتماعية والعلمية، والتكفل بحقوقهم المهنية وتحديد واجباتهم نحو المؤسسات الجامعية والبحثية التي ينتمون إليها وكذا واجباتهم تجاه المجتمع.

وتأتي قرارات الرئيس تبون، لصالح قطاع التعليم العالي بعد الإجراءات النوعية التي استفاد منها الأساتذة في قطاع التربية الوطنية على غرار إدماج الأساتذة المتعاقدين، حيث ظل هذا المطلب بمثابة حلم يستحيل تطبيقه إلا بإجراء مسابقة وطنية، غير أن رئيس الجمهورية، كسر القاعدة وأهدى أكثر من 60 ألف أستاذ ومعلم الإدماج والترسيم في مناصبهم. كما تم فتح أكثر من 56 ألف منصب للترقية موازاة مع إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات في القطاع، منها 36 ألف منصب مخصص لسلك التعليم إلى جانب مراجعة شبكة أجور الأساتذة وعمال التربية.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

وصفوها بالخطوة الجريئة لوقف هجرة الأدمغة الجزائرية

النخب تثمّن نصرة الرئيس تبون للعلم

» حاملو الماجستير والدكتوراه يشيدون بقرار رئيس الجمهورية

» بداري: هكذا سيتم توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه

» القانون الأساسي للأستاذ الجامعي في مرحلته الأخيرة

» نظام تعويضي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والاستشفائي الجامعي

» أخلقة الحياة العامة والقطيعة مع أساليب التسيير البالية

» لا مكان للنماذج غير العلمية في الجزائر الجديدة

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

كشف أن القانون الأساسي للأستاذ الجامعي في مرحلته الأخيرة.. بداري:

هكذا سيتم توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه

نظام تعويضي لفائدة الأستاذ الباحث والباحث الدائم والاستشفائيين الجامعيين

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري أمس، أن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين، يمس عدة فئات، على غرار الأستاذ الباحث، والباحث الدائم، مضيفا أن القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، بلغ مرحلته الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

كما كشف الوزير عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، عن تأسيس نظام تعويضي جديد لفائدة الأستاذ الباحث، والباحث الدائم، والاستشفائيين الجامعيين، مشيرا إلى أن هذا النظام يشهد أيضا اللمسات الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية. أما بخصوص مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، فأشار المسؤول الأول عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى أنه سيمس التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم "ب"، وباحث في مراكز البحث، والتوظيف في الإدارات برتب إدارية خاصة، وكذا التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم "ب" دائم، قابلة للتجديد، والتوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد.

إيمان بلعمري

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

نقابات التعليم العالي ترحب بقرارات الرئيس

"قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية

رحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه أول أمس الأحد اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، معتبرة إياها "قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية.

وفي هذا الصدد، اعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن القرارات تعد بمثابة "يوم تاريخي" للأسرة الجامعية ومن شأنها "إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010".

وأضاف أن قرار مراجعة القانون الأساسي "يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى إلى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية".

من جهته، قال الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مسعود عمارنة، أن القرارات الأخيرة "تترجم ما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ أحد التزامات رئيس الجمهورية الرامي إلى أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بالعلم والمعرفة وتشجيع الابتكار خدمة للتنمية الوطنية".

كما أشاد السيد عمارنة بقرار توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وصفا إياه ب"الشجاع والحكيم" ومن شأنه "الحفاظ على كفاءات الجزائر ونخبها الجامعية".

بدوره، ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء.

ويرى نفس المتحدث أن هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة".

وأوضح بلحاج أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

للإشارة، كان رئيس الجمهورية قد أمر بمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية. كما وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية.

وأج

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

بداري يكشف عن فحوى المخطط لاستيعاب خريجي القطاع

أربعة حلول لتوظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، أمس، عن تفاصيل مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، الذي أقره مجلس الوزراء الأخير، كما أعلن عن سن نظام تعويضي جديد لفائدة الأستاذ الباحث الدائم والأساتذة الاستشفائيين الجامعيين.

أفصح كمال بداري في منشور له على صفحته الرسمية بواقع التواصل الاجتماعي عن مضمون مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، الذي أعدته وزارة التعليم العالي، وحظي بموافقة مجلس الوزراء المنعقد أول أمس، والرامي إلى إدماج خريجي القطاع في مناصب ملائمة.

وينص مخطط التوظيف الخاص بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، بتوظيف هذه الفئة للتدريس كأستاذ باحث قسم "ب"، و كأستاذ باحث في مراكز البحث، وأيضا لشغل مناصب في الإدارات برتبة إدارية خاصة.

كما سيستفيد خريجو قطاع التعليم العالي من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه من فرصة التوظيف بالتعاقد للتدريس بالمؤسسات الجامعية مقابل راتب شهري يعادل راتب أستاذ جامعي مساعد قسم "ب"، لمدة قابلة للتجديد، فضلا عن إمكانية توظيف هذه الشريحة كباحثين متعاقدين بمراكز البحث والمخابر، و وحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، لفترة قابلة للتجديد.

كما كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث، وكذا للباحث الدائم، إلى جانب مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الاستشفائيين الجامعيين، الذي دخل مرحلته الأخيرة في انتظار إحالته إلى المصالح المعنية للمصادقة عليه.

وأعلن كمال بداري في نفس المنشور عن وضع نظام تعويضي جديد لفائدة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، مؤكدا بأن النظام التعويضي الخاص بالأساتذة الاستشفائيين الجامعيين قيد الإعداد، بلغ مراحله النهائية، ويتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليه قبل رفعه إلى الجهات المعنية.

ويعد تثمين رواتب الأساتذة الجامعيين من ضمن القرارات التي خلص إليها مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد، الذي أعطى خلاله رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون توجيهات بضرورة الإسراع في مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف رتبهم، وبوافاته بالمقترحات الخاصة بهذه النقطة في أقرب الآجال.

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدورها قد استحدثت منصة لإحصاء حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه غير الموظفين في سلكي الأساتذة المحاضرين أو الباحثين، والنظر في كيفية توظيفهم وتوزيعهم على المؤسسات الجامعية، بعد إحصاء الاحتياجات الفعلية لقطاع التعليم العالي، وقد أسفرت العملية عن إحصاء أزيد من 7 آلاف حامل لشهادتي الماجستير والدكتوراه.

ويذكر أيضا بأن الوزير كمال بداري كان قد أعلن في رده على سؤال شفهي بمجلس الأمة في بداية شهر أفريل الماضي، عن توجه قطاع التعليم العالي لإدراج صيغة التوظيف بالتعاقد لفائدة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في منصب أستاذ مساعد "ب"، وأستاذ باحث "ب"، مؤكدا التحضير لفتح أزيد من 5300 منصب مالي جديد وذلك لأول مرة منذ 10 سنوات.

أربعة حلول لتوظيف خريجي قطاع التعليم العالي

ورحب المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي عبد الحفيظ ميلاط في تصريح "للنصر" بمخطط التوظيف الذي أعدته الوزارة الوصية، واعتمده مجلس الوزراء، متوقعا بأن يسمح هذا الإجراء باستيعاب نسبة هامة من خريجي الجامعات من حاملي الماجستير والدكتوراه.

وكشف المتدخل بأن قرار الوزارة يتضمن في الواقع أربعة حلول للتوظيف، وتتمثل في تنظيم مسابقة خلال هذه السنة للتوظيف في منصب أستاذ مساعد "ب" على غرار ما هو معمول به كل عام، لسد العجز في التأطير، وتخص المسابقة أزيد من 5300 منصب، من بينها أكثر من 2500 منصب للتوظيف الخارجي، مذكرا بأن المنصة التي استحدثتها الوزارة أحصت حوالي 7 آلاف حامل لشهادتي الماجستير والدكتوراه.

كما سيتم تنصيب نسبة من حاملي الشهادتين في مراكز البحث العلمي التابعة للقطاع، وكذا في قطاع الوظيفة العمومية بموجب اتفاق تم إبرامه بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدة قطاعات وزارية، التي ستتيح لحاملي الماجستير والدكتوراه من تولي مناصب إدارية برتبة مستشار، وهي رتبة لا يتم بلوغها من قبل الموظف العادي إلا بعد مسيرة 20 سنة.

ويضيف الأستاذ ميلاط بأنه في حال عدم كفاية المناصب على مستوى القطاعات الوزارية المعنية، سيتم توظيف العدد المتبقي من حاملي الماجستير والدكتوراه ممن لم يسعفهم الحظ في الاستفادة من الحلول سالفة الذكر، كأساتذة متعاقدين بنفس أجر الأساتذة المساعدين الدائمين، مع تجديد عقد العمل بطريقة آلية سنويا إلى حين ترسيمهم في مناصبهم.

لطيفة بلحاج

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

الوزارة تصدر مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتو

أساتذة ونقابات يثمنون قرارات الرئيس تبون لصالح التعليم العالي

رحب الأساتذة الجامعيون بمخرجات مجلس الوزراء الذي أمر فيه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بمراجعة القانون الأساسي للأساتذة الباحثين، مع الموافقة على مقترح توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه ومراجعة أجور الأساتذة.

إلهام بوشلجي

وفي السياق، ثمّنت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان وقعه الأمين العام البروفيسور مسعود عمارنة، القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية والتي تخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مؤكدا أن الاتحادية ستقوم بالتنسيق مع الوزارة مرة أخرى بالمشاركة في مراجعة شاملة للقانون الأساسي، بما يتناسب والديناميكية الجديدة وما يتطلبه من مراجعة النظام التعويضي.

ووصفت الاتحادية القرار المتعلق بتوظيف الدكاترة وحاملي الماجستير بـ"القرار الحكيم والشجاع" والذي يعبر عن حرص الدولة في كنف جزائر جديدة على أن لا تفرط في كفاءاتها ونخبها الجامعية.

بوشلجة: القرارات بداية الانفراج لأزمة الدكاترة البطالين

ومن جهته، يرى عبد الرحمان بوشلجة، الأستاذ المهتم بقطاع التعليم العالي، بأن الموافقة على مخطط وزير التعليم العالي والبحث العلمي من طرف رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء هو قرار جد إيجابي، وفي نفس الوقت واقعي، ولفت إلى أن التوظيف حسب المخطط الذي نشره الوزير على صفحته سيكون توظيفا بصفة دائمة في الجامعات وفي مراكز البحث حسب المناصب المالية المفتوحة، ليقول "أعتقد أنها ستكون في السنة القادمة أكبر من السنوات الماضية، أو توظيف على أساس التعاقد بنفس أجرة الأستاذ أو الباحث الدائم في الرتبة الدنيا، أو في الإدارة، برتبة خاصة".

وتابع بوشلجة "هذا يدل على أن الوزارة تريد حل مشكل حملة الماجستير والدكاترة البطالين بصفة تدريجية حسب قدرة استيعاب الجامعات ومراكز البحث" وهذا حتى لا تؤثر على الإصلاحات التي تجرى في الجامعة - مثلما يقول- خاصة ما تعلق بتحسين جودة التكوين وتشجيع البحث المفيد، وفي نفس الوقت بصفة أكثر عدلا، حيث لا يعقل أن يبقى التوظيف بالساعات وبأجرة زهيدة، ولا شك أن القرار رغم أنه لا يلبي طموح المعنيين بالتوظيف المباشر، لكنه سوف يبعث روح التفاؤل لديهم في مستقبلهم المهني.

أما بخصوص رفع أجور الأساتذة، فأكد ذات المتحدث بأنه قرار جد إيجابي وكان منتظرا منذ مدة، حيث أن رواتب الفئات المعنية لم تعرف أي مراجعة منذ 2008، ومع ارتفاع الأسعار ومشكل السكن الذي يعاني منه الكثير من الأساتذة والباحثين، عرفت القدرة الشرائية لمعظمهم انخفاضا كبيرا، وأضاف بوشلجة "نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار فئات الأساتذة في هذه الرتب خصوصا، وهي التي تعتبر عمود التدريس في الجامعات"، مثمنا في السياق مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الباحثين والاستشفائيين والباحثين الذي أصبح أكثر من ضرورة، لمسايرة التطورات التي يشهدها العالم في المجالين الأكاديمي والعلمي.

دحماني: الزيادات ستضمن الاستقرار المهني والاجتماعي

وبدوره، يرى الأستاذ دحماني محمد بأن مخرجات مجلس الوزراء الأخير هي خطوة في إطار تجسيد التزامات وتعهدات رئيس الجمهورية خلال برنامجه الانتخابي، كما تدخل في إطار تجسيد الاستراتيجية التي رسمها وزير التعليم العالي والبحث العلمي البروفيسور، كمال بداري، منذ توليه شؤون القطاع في سبتمبر 2022، ليقول: "نحن في النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين نبارك هذه القرارات التي تعبر عن مطالب نقابتنا في مشروع القانون الأساسي الذي تقدمنا به للوزارة الوصية وخاصة مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 10-252 الصادر في 20 أكتوبر 2010 والذي يتضمن تأسيس نظام تعويضي لفائدة الأستاذ الباحث".

وقال دحماني: "في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري كان لا بد من إعادة النظر في هذا النظام التعويضي وذلك في إطار تحسين المستوى وكذا التكفل بالجوانب الاجتماعية للأساتذة بما يضمن ضمان استقرارهم المهني والاجتماعي"، ليثمن الزيادات التي أقرها الرئيس والتي ستضمن من دون شك الاستقرار المهني والاجتماعي للأستاذ الجامعي ونأمل- يقول- أن يتم اعتمادها بأثر رجعي ابتداء من السنة المالية 2023.

وبدوره، ثمّن ممثل الاتحاد الوطني لحاملي الماجستير والدكتوراه، بادي مراد، قرار القاضي الأول للبلاد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه بالجامعات الجزائرية ومراكز البحث، واصفا القرار إياه بالتاريخي والإيجابي الذي يعزز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة الجزائرية.

ودعا في السياق وزارة التعليم العالي إلى إصدار بيان توضيحي بشأن مضمون مقترحات توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه، مضيفا: "نأمل أن تساهم هذه المقترحات في تحقيق التوظيف المباشر لـ16508 أستاذ حاملي الماجستير والدكتوراه عبر الوطن".

تعاقد مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم "ب"

هذا وأصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري بيانا عبر صفحته الرسمية بفيسبوك وضح فيه مخطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، حيث سيشمل المخطط عدة مناصب، وهي التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم - ب - وكباحث في مراكز البحث، بالإضافة للتوظيف في الإدارات، برتب إدارية خاصة.

وأوضح الوزير بأن التوظيف بالتعاقد سيكون من خلال التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم - ب - دائم قابلة للتجديد بالإضافة إلى التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد.

وتطرق ذات المنشور إلى مراجعة القانون الأساسي للأساتذة بمختلف الرتب، إذ أشار إلى أن القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين في مراحله الأخيرة، وهذا في انتظار تحويله للمصالح الوصية، كما ذكر الوزير بمشروع تأسيس نظام تعويضي جديد لفائدة الباحث الدائم، والاستشفائيين الجامعيين والذي شهد أيضا اللمسات الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

القـــانون الأساسي والنظـــام التعـــويضي يرى النـــور

مخلفات مالية و12 منحة للأستاذ الجامعي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

القانون الأساسي والنظام التعويضي يرى النور

مخلفـات ماليـــة و12 منحـــة للأستـاذ الجامعـي

أعطى مجلس الوزراء المنعقد، أول أمس، الإشارة إلى أن القانون الأساسي للأستاذ الجامعي سيكون على رأس أولويات الدولة، ويكفي أنه كان أول قانون يشير إليه الرئيس ضمن قوانين الوظيف العمومي التي خضعت للتعديل وأودعت لدى مصلحة الوظيف العمومي من أجل المراجعة، وتجسيده كقانون ساري المفعول مستقبلا سيحمل امتيازات مهمة، ويكفي أن النظام التعويضي المرافق له حمل 12 منحة، 7 منها جديدة.

رشيدة دبوب

● تطرق البيان الختامي لمجلس الوزراء المنعقد، أول أمس، إلى القانون الأساسي للأستاذ الجامعي وللنظام التعويضي، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من توقيع الوزارة والشركاء الاجتماعيين على نسخة هذا الأخير وإيداعه لمصالح الوظيف العمومي، ويُنتظر أن يستفيد الأساتذة الجامعيون وفق التغييرات التي تطرق لها هذا المشروع بعد الإعلان عنه من قبل مصالح الوظيف العمومي، من مخلفات مهمة بالنظر إلى تضمنه 12 منحة، منها 7 منح جديدة، كما تضمن زيادات مهمة في المنح القديمة.

والقانون الأساسي المتعلق بالأستاذ الجامعي، هو مرسوم تنفيذي متمم ومعدل للمرسوم التنفيذي08- 130، أما بالنسبة للنظام التعويضي للأستاذ فهو نظام جديد مؤسس وليس معدلا ومتمما للمرسوم التنفيذي 10- 252، وبهذا فالدولة أعطت أهمية كبيرة للأستاذ الجامعي هذه المرة، خاصة مع التحديات التي أطلقت بالقطاع خلال السنوات الأخيرة وتعززت أكثر خلال هذا الموسم بمشروع "شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة" التي ستجعل من الجامعة ليس مكانا للتكوين الأكاديمي فحسب، وإنما انطلاقة لدخول عالم الشغل، ناهيك عن الإصلاحات التي ستنتج عن الندوة الوطنية المنتظرة حول تقويم نظام ليسانس ماستر دكتوراه المعروف بـال "آل. آم. دي"، التي ستحتاج جهودا مضنية من الأستاذ الجامعي والإجراءات المتخذة لصالحه هي استباقية لتحضيره جيدا للمهمة الجديدة.

وكانت "الخبر" قد استبقت موعد التوقيع عليه بكشفها عن تفاصيل المفاوضات بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين وتحدثت عن جاهزية القانون للتوقيع على نسخته النهائية من قبل أطراف التفاوض وعدد المنح الجديدة التي تضمنها، وأيضا المراجعة التي سجلت في القيمة المالية للمنح القديمة، وهذا بعد سنة كاملة من التفاوض بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين، بدأت بتنصيب اللجنة المكلفة بمراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالأساتذة الباحثين والباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين في فيفري 2022 بهدف ضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية، وهي التي تولت صياغة القوانين الأساسية للفئات المذكورة لضمان المتطلبات الاجتماعية والعلمية والتكفل بحقوقهم المهنية وتحديد بكل وضوح واجباتهم نحو المؤسسات الجامعية والبحثية، التي ينتمون إليها، وكذا واجباتهم تجاه المجتمع.

ودرست اللجنة مع نقابات الأساتذة، المسار المهني والعلمي للأستاذ الباحث، الحريات الأكاديمية وحرية المشاركة في الهيئات والمنظمات الأكاديمية، الترتيب في قمة التسلسل السلمي لأسلاك موظفي الدولة، تكوين الأساتذة حديثي التوظيف، وتحديد شروط التوظيف والترقية في مختلف الرتب. كما تم التطرق لإمكانية القيام بأنشطة التكوين المتواصل والخبرة والاستشارة وكذا تنظيم وضبط العمل الثانوي للأستاذ والباحث بالمؤسسات الجامعية العمومية، وحتى مؤسسات التكوين العالي الخاصة، وانتهت بالتفاهم الذي نتج عنه إيداع المشروع لمصالح الوظيف العمومي.

ر. د

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

المنسق الوطني للكناس، عبد الحفيظ ميلاط، لـ "الخبر"

"مجلس الوزراء جاء بالبشارة.. ونقلة نوعية في انتظار الأستاذ الجامعي"

● أكد المنسق الوطني لأساتذة التعليم العالي "كناس"، عبد الحفيظ ميلاط، لـ "الخبر"، أن ما جاء به مجلس الوزراء بخصوص القانون الأساسي للأستاذ الجامعي والنظام التعويضي له، كان بشارة خير حول مشروع ناضلوا من أجله طويلا، وسيحدث نقلة نوعية لما احتواه من تنظيم لمهنة الأستاذ وأيضا للامتيازات التي سيحظى بها من خلال المنح الجديدة والمعدلة.

وأضاف ميلاط أن الأساتذة الجامعيين استقبلوا مخرجات مجلس الوزراء حول القانون الأساسي بارتياح كبير، "فيكفي أن الرئيس حمل لهم بشارة الفصل في هذا الأخير، وبالامتيازات التي جاء بها هو والنظام التعويضي، وهذا دليل على اهتمام الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية بقطاع التعليم العالي وإعطاء المكانة الهامة للأستاذ الجامعي التي يستحقها، وهم يباركون هذه الخطوة كونها ثمرة لمجهود طويل".

وعاد ميلاط إلى جلسات المفاوضات التي جمعتهم لأشهر عديدة مع الوزارة الوصية، وقال بأن المفاوضات جرت في ظروف هادئة وكان الجميع يسعى لمصلحة القطاع، فراعى

كل طرف مصلحة الآخر مما نتج عنه تناغم ترجم في قانون أساسي ونظام تعويضي، سيشهد التاريخ أنهما الأهم للأستاذ الجامعي، وما استبشروا به خيرا هو أن كل المؤشرات تؤكد أن مضمون القانون الذي حظي بتوافق بين الوزارة ونقابة "الكناس" تم الموافقة عليه من قبل مصالح الوظيف العمومي، وإن حدث ذلك فهو سيحمل قفزة نوعية للأستاذ الجامعي على كل الأصعدة، بداية من توظيف الأستاذ إلى غاية إحالته على التقاعد، الذي عرج على الحقوق والواجبات والمكاسب العديدة التي سيجنيها الأستاذ من هذا الأخير.

أما النظام التعويضي الذي يعد هو الآخر قانونا قائما بذاته، فسيحمل امتيازات عديدة، يضيف ميلاط، منها 5 منح موجودة في القانون الحالي وتم مراجعة قيمتها المالية، بالإضافة إلى 7 منح جديدة، ثلاث منها موجهة لفئات خاصة حول مجهودات واجتهادات علمية تؤهل أصحابها للحصول عليها.

وبخصوص قرار توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه، قال ميلاط بأن الوزارة أخذت الملف محمل الجد وسبق وفتحت منصة رقمية لإحصاء المعنيين، وقامت بعدها بتحديد المناصب الخاصة بهذه الفئة كل حسب تخصصه ومؤهله، والنتيجة هو احتواء بطالين كانوا يناضلون من أجل الإدماج، وهي خطوة مهمة تحسب للوزير بداري الذي أعطى دفعا للقطاع وكان من أولوياته حل كل الانشغالات لضمان الاستقرار للقطاع، يضيف ميلاط.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

اتحادية التعليم العالي والبحث العلمي تعلق على مخرجات مجلس الوزراء

"قرارات شجاعة في كنف جزائر لا تفرط في كفاءاتها ونخبها الجامعية"

● عمارنة: قرارات الرئيس تكريس لإرادة الدولة لإرساء متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي

● سارعت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي إلى صياغة بيان مفصل، ردا على مخرجات اجتماع مجلس الوزراء بخصوص قطاع التعليم العالي، واعتبرت ما صدر عنه من قرارات يعد تأكيدا وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي؛ هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية.

قالت الاتحادية على لسان أمينها العام البروفيسور عمارنة مسعود، بأنها "تشيد بالعناية الفائقة والحقيقية لرئيس الجمهورية بالجامعة والأسرة الجامعية وتتقدم له بجزيل الشكر وعظيم التقدير لما شبته من منطلقات وتدابير وانجازات وكل ما تمكف عليه الدولة من أجل الازدهار والارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المنتسبين إليه"، معتبرة أن ما يتعلق بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، وهو ما يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات، منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، كما ثمنت قرار رئيس الجمهورية المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وأصفة إياه بالقرار "الحكيم والشجاع" الذي يعبر عن "حرص الدولة في كنف جزائر جديدة لا تفرط في كفاءاتها ونخبها الجامعية وتتفتح على دورهم من أجل أن تكون الجامعة قاطرة للمجتمع".

وأكد عمارنة أن قرارات الرئيس "تعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي، والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا، من أجل الاستعداد الأمثل إزاء الرهانات المرفوعة"، معتبرا أن الاتحادية شهدت مسارا تشاركيا نشطا بما بلورته من مقترحات لمراجعة القانون الأساسي والنظام التعويضي الذي تضمّن زيادات معتبرة، "واليوم، وبناء على تعليمة الرئيس في بيان مجلس الوزراء، بهذا الخصوص، يقول عمارنة، فإن الاتحادية ستقوم بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي مرة أخرى، بالاجتماع من أجل مراجعة شاملة للقانون الأساسي بما يتناسب مع الديناميكية الجديدة وكذلك مراجعة النظام التعويضي للأستاذ الباحث والباحث الدائم مرةً أخرى والرّفع من فيئِمِه".

وأضاف عمارنة أن الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي تفتح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها، فضلا عن مهامه الأساسية، حيث أن من مترتبات الثقافة المقاولاتية لدى النخبة الجامعية هو انخراطهم في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة التي تعود كذلك بالأثر الإيجابي على المستوى الفردي من حيث تنويع المداخيل، خاصة وأن البيئة القانونية الحالية تمهد لذلك وتشجعه. وللتذكير، فإنه إلى حد الآن، عبر 115 جامعة تم إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي، و"هو ما نعتبره مؤشرا إيجابيا جدا على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية وخلق المؤسسات الناشئة القائمة على المشاريع الابتكارية التي تؤتي أكلها بشكل مستمر وتخدم الاقتصاد بشكل مستدام". لذلك، فإن الاتحادية تشجع الأساتذة على خوض التجربة في هذا النطاق، في وقت أصبح اقتصاد المعرفة لا يدع المكان للرتابة والانغلاق، بل يستدعي التفتح على أنماط العمل والنشاطات المتجددة، لاسيما في مجالات الخدمات والأعمال التقنية والخبرة، يقول عمارنة.

هكذا ستكون عملية توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

كشف بيان الاتحادية أن توظيف هذه الشريحة سيكون تبعا لما يلي، أولا: التوظيف كأساتذة باحثين، ثانيا: التوظيف كباحثين دائمين، ثالثا: التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، أما رابعا: كمتعاقدين في الجامعة، أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

ولاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية نصيب من التثمين، قال عمارنة بأن الاتحادية تثمن توجيهات الرئيس الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لما لذلك من أثر إيجابي في منحى التمكين من مورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، كأولوية يفرضها الرهان الاقتصادي، وذلك لا ينفي، حسب رأيه، مواصلة الاهتمام بالميادين الإنسانية والاجتماعية، إنما هذا التركيز هو تعزيز للميادين العلمية والتقنية والتمكين من التحكم فيها بصفة أكبر بما يتوافق وحاجيات المحيط، منوها في الوقت ذاته بتنويع التخصصات بشكل يواكب التوجهات العالمية، وهو ما يزيد في جودة التكوين وموائمته مع المعايير العالمية وكذلك تعزيز تدويل التكوين وتحقيق مرئية أكبر للجامعة الجزائرية وسيرها على إيقاع عالمي.

وختمت الاتحادية مساهمتها بالقول بأنها تنوه بما يشهده القطاع من ديناميكية ما فتئت تتجسد على يد وزير التعليم العالي، البروفيسور بداري كمال، من مساع وصفتها بـ "الجادة والجلية"، تضمن الارتقاء للجامعة الجزائرية في كنف الرؤية الإستراتيجية للدولة، مؤكدة على ما وصفه عمارنة ايجابية النهج التشاركي الذي تتبناه الوصاية في تناول شتى الملفات التي تهم القطاع من خلال نظرة توافقية للأسرة الجامعية.

ع. موساوي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

نقابة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين

"خطوة جادة للتصدي لهجرة الكفاءات"

• ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، التي أقرها خلال اجتماع مجلس الوزراء، أول أمس، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء. ويرى رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، أن هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة". وأوضح البروفيسور رشيد بلحاج أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

ح. ح

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

التنظيمات الطلابية حول قرار توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

"حل أزمة بطالة النخبة وتحفيز الطلبة على مواصلة الدراسات العليا"

● ثمنت التنظيمات الطلابية ما جاء في مجلس الوزراء الأخير حول توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه البطالين، ووصفت قرار الرئيس بـ "الشجاع والمسؤول" الذي أنقذ شريحة واسعة من الضياع من جهة، وأعطى أملا للأجيال المقبلة من جهة أخرى بأن الدراسات العليا تضمن الرقي والنجاح والعمل لصاحبها وليس مصيره البطالة والوقوف أمام الجدران.

المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين، وعلى لسان أمينها العام فارس بن جغلولي، أكدت أنه بقرار توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ستحل معضلة كبيرة، وسيتم إنقاذ شريحة واسعة من الضياع، وإعطاء أمل كبير لطلبة الجامعات وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا؛ لأهميتها في تحديد مسارهم المهني مستقبلا، وما وقفوا عليه كتنظيم هو حركية مهمة بالقطاع في الأشهر الأخيرة، ترجمت في تغييرات في نصوص تنظيمية بددت الكثير من العراقيل.

من جهته، وصف الاتحاد العام للطلابي الحر قرار توظيف حاملي الدكتوراه والماجستير بـ "التاريخي"، وهو ما من شأنه أن يحفظ المكانة الحقيقية للنوابغ، حسب ما صرح به نائب الأمين العام عبد الكريم بن مالك، ويشجع على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويحافظ على النخبة من الهجرة، ويمتص البطالة ويوفر مناصب عمل نوعية للكفاءات، مع مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، باعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بالتخصصات، لمواكبة التوجهات العالمية.

المنظمة الوطنية للطلبة الأحرار هي الأخرى اعتبرت قرار رئيس الجمهورية القاضي بالتوظيف المباشر لأصحاب شهادات الماجستير والدكتوراه أو عن طريق التعاقد، مهما جدا، وذكر أمينها العام رياض بوخبلة أنهم كانوا سباقين لرفع هذا الانشغال إلى الجهات الوصية، وعلى رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بعد تواصل هذه الفئة معهم عن طريق منسقيهم الجهويين والمنسق الوطني، علما أن هذا القرار سينهي قضية الدكاترة البطالين نهائيا، في انتظار الجلسات الوطنية لإصلاح الجامعة، التي ستعرف أيضا تناول موضوع الدكتوراه وإصلاحها وتحيينها حتى تستجيب لسياسة الوزير الإصلاحية، يضيف بوخبلة.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

استغربت عدم تنفيذ ما ورد في مجلس الحكومة

التنسيقية الوطنية لحملة الدكتوراه والماجستير ترفض التعاقد

● أبدى المتحدث باسم التنسيقية الوطنية لحملة شهادتي الدكتوراه والماجستير رفضهم مقترح التعاقد الذي أقرته الوصاية، وكذا استغرابهم عدم تنفيذ أو الالتزام بما ورد في مخرجات مجلس الوزراء الأخير، الذي تحدث عن طرح "التوظيف في مناصب"، ولم يذكر مقترح "التعاقد"، وهو ما جعلهم يؤكدون مرة أخرى بأنهم سيواصلون الدعوة إلى "التوظيف المباشر"، لأنه يضمن لهم "كامل الحقوق". وأضاف عمار الهاشمي في حديث مع "الخبر"، أمس، بأن ما حدث خطوة تسجل لصالحهم، عند إدراج مجلس الوزراء قضيتهم ضمن اجتماعه الأخير، وهم يتمسكون بما ورد في بيان مجلس الوزراء الصادر، أول أمس، حول قرار توظيفهم. أما عرض عليهم "خيار" التعاقد، فهم يرفضونه "جملة وتفصيلا"، لأنه يعتبر حسبهم "حلا ظرفيا وترقيعيا لا يعبر عن مطلبهم ولا يعني الجميع"، كما يرفضون التوظيف عن طريق امتحان مسابقة، لأنهم ليسوا معنيين بأي "مسابقة توظيف"، كونهم اجتازوا هذه المرحلة ولم تعد تعنيهم "قانونا". وشدد عمار الهاشمي على أنه سيواصلون "نضالهم" الذي بدأوه منذ ما لا يقل عن 8 سنوات، ولن يتوقفوا عن الاعتصام والاحتجاج السلمي والهادئ، إلى أن يحققوا مطلبهم في ضمان "التوظيف المباشر للجميع"، دون إقصاء لأي صاحب حق منهم.

ب. رحيم

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

اتحاد حملة الدكتوراه والماجستير مع التعاقد لكن بشروط

● أوضح المتحدث باسم الاتحاد الوطني لحملة شهادتي الدكتوراه والماجستير، مراد بادي لـ "الخبر"، بأنهم "لا يعترضون" ضمن مقترح التعاقد، لأنه يرون بأنه "حل ظرفي"، إلى أن يتحقق مطلبهم في التوظيف المباشر، لأنه "مبدأ" مسلم به وخيار لا بديل عنه، وهم في اتحادهم لا يستثنون أحدا، ويدافعون عن الموظف والبطال من حملة شهادتي الدكتوراه والماجستير، ولكن الظرف والوضع يفرض عليهم. إن صح القول - "موازنة" تضمن لهم الحد الأدنى من تحقيق حلمهم في العمل، ورغم ذلك فمطلبهم في التوظيف المباشر سيظل هدفهم لا يمكن التنازل عنه.

ب. رحيم

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

توضيحات وزارة التعليم العالي حول ما جاء في مجلس الوزراء الأخير

هكذا سيتم توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

● مراجعة 4 قوانين أساسية وأنظمة تعويضية للأساتذة الجامعيين بمختلف رتبهم

أعطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توضيحات حول ما جاء في مخرجات مجلس الوزراء لصالح القطاع، وأزالت كل غموض، سواء ما تعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير أو الدكتوراه، أو بخصوص القوانين الأساسية.

رشيدة دبوب

● حسب ما جاء في الصفحة الرسمية لوزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"؛ فإن خطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023 سيتم بعدة طرق، منها توظيف هذه الشريحة كأساتذة باحثين قسم "ب"، وفئة أخرى ستوظف كباحثين في مراكز البحث، وأيضا التوظيف في الإدارات برتب إدارية خاصة، وكذا التوظيف كباحثين متعاقدين بمراكز ومخابر ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم قابل للتجديد.

أما بخصوص القوانين الأساسية، فأوضح وزير التعليم العالي في ذات المنشور أنه تم مراجعة القانون الأساسي للأساتذة والقانون الأساسي للأستاذ الباحث، والقانون الأساسي للباحث الدائم، والقانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، هذا الأخير الذي يشهد المرحلة الأخيرة في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

ونوهت توضيحات الوزارة بتأسيس نظام تعويضي جديد لفائدة الأستاذ الباحث، ولفائدة الباحث الدائم ولفائدة الاستشفائيين الجامعيين الذي يشهد، حسب المصدر ذاته، اللمسات الأخيرة هو أيضا في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

ر. د

الفجر

عقب الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء

بداري يكشف عن مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، عن مخطط توظيف حاملي شهادات الماجيستير والدكتوراه لسنة 2023 الذي وافق عليه مجلس الوزراء.

■ ج/ن

■ ونشر بداري، عبر صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي، "فيسبوك" المخطط الذي يتوزع على التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم – ب –، التوظيف كباحث في مراكز البحث والتوظيف في الإدارات، برتب إدارية خاصة.

كما يتضمن المخطط التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم – ب – دائم قابلة للتجديد، يضاف إليها التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد.

الشروع في مراجعة القانون الأساسي لهؤلاء الأساتذة الجامعيين

وكشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، عن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة.

وأوضح بداري، في منشور له عبر صفحته الرسمية على "فيسبوك"، أنه سيتم مراجعة كل من القانون الأساسي للأستاذ الباحث، القانون الأساسي للباحث الدائم، إضافة إلى القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، يشهد المرحلة الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد أمر بالأمس خلال اجتماع لمجلس الوزراء بضرورة مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية.

وطالب الرئيس تبون بضرورة مواقاته بالمقترحات في أقرب وقت ممكن، مشيرا إلى أن هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها، في كل القطاعات.

نقابات التعليم العالي: قرارات الرئيس ترتقي بالجامعة وتتصدى لهجرة الكفاءات

ورحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه أول أمس الأحد اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، معتبرة إياها "قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية.

وفي هذا الصدد، اعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن القرارات تعد بمثابة "يوم تاريخي" للأسرة الجامعية ومن شأنها "إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010".

وأضاف أن قرار مراجعة القانون الأساسي "يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى الى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية".

من جهته، قال الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مسعود عمارنة، أن القرارات الأخيرة "تترجم ما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ أحد التزامات رئيس الجمهورية الرامي إلى أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بالعلم والمعرفة وتشجيع الابتكار خدمة للتنمية الوطنية".

كما أشاد السيد عمارنة بقرار توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وصفا إياه بـ"الشجاع والحكيم" ومن شأنه "الحفاظ على كفاءات الجزائر ونخبها الجامعية".

بدوره، ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء.

ويرى نفس المتحدث أن هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة".

وأوضح السيد بلحاج أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

اتحادية التعليم العالي تشيد بقرارات الرئيس حول مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين

وأشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها أمس الاثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، لدى ترأسه لاجتماع مجلس الوزراء، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

وأوضح البيان أن هذه "القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية".

وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن "ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا".

من جهة أخرى، أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي، القائمة على "الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة".

وفي السياق ذاته، أشارت النقابة إلى "إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 115 جامعة"، وهو ما اعتبرته "مؤشرا إيجابيا" على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية، داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فأكدت الاتحادية أنه "يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية"، مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين، والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

وفيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في "منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي"، إلى جانب "مواصلة الاهتمام بالميادين الانسانية والاجتماعية".

الحوار
يومية وطنية مستقلة

وصفوا القرارات الأخيرة بـ "التاريخية"..
أساتذة وباحثون ونقابات لـ "الحوار":

الرئيس تبون أعاد الاعتبار للجامعة الجزائرية

بداري: هذه هي تفاصيل توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

الحوار

وصفوا القرارات الأخيرة بـ"التاريخية".. أساتذة وباحثون ونقابات لـ"الحوار":

الرئيس تبون أعاد الاعتبار للجامعة الجزائرية

رحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، معتبرة إياها "قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية.

□ بداري: هذه هي تفاصيل توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

ج م

وفي هذا الصدد، اعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن القرارات تعد بمثابة "يوم تاريخي" للأسرة الجامعية ومن شأنها "إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010".

وأضاف أن قرار مراجعة القانون الأساسي "يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى إلى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية".

من جهته، قال الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مسعود عمارنة، إن القرارات الأخيرة "تترجم ما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ أحد التزامات رئيس الجمهورية الرامي إلى أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بالعلم والمعرفة وتشجيع الابتكار خدمة للتنمية الوطنية".

كما أشاد عمارنة بقرار توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وصفا إياه بـ"الشجاع والحكيم" ومن شأنه "الحفاظ على كفاءات الجزائر ونخبها الجامعية".

بدوره، ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء.

ويرى نفس المتحدث أن هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة".

وأوضح بلحاج أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

قرار مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين... إضافة

وفي السياق ذاته أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها أمس الإثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لدى ترؤسه لاجتماع مجلس الوزراء أول أمس الأحد، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين، موضحا أن هذه "القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام الـ 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية".

وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن "ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا". من جهة أخرى، أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي، القائمة على "الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة". وفي السياق ذاته، أشارت النقابة إلى "إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات على مستوى 115 جامعة"، وهو ما اعتبرته "مؤشرا إيجابيا" على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية، داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فأكدت الاتحادية أنه "يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية"، مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين، والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين. وفيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في "منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي"، إلى جانب "مواصلة الاهتمام بالميادين الإنسانية والاجتماعية".

قرارات الرئيس بارقة أمل تستحق الإشادة والتثمين

ومن جهتها ثمنت اللجنة الوطنية للأساتذة الجامعيين لنقابة السناباس "SNAPES"، الإجراءات الكبرى التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لصالح الأسرة الجامعية عشية ترؤسه لمجلس الوزراء، وذلك كبارقة أمل تستحق الإشادة والتثمين، وتؤكد بلا شك أن "الجزائر الجديدة" تعمل ولاتزال على ترقية جميع فئات المجتمع

وعلى رأسهم الأسرة الجامعية "النخبة الرمادية" التي تلقت بكل سعادة وارتياح قرار رئيس الجمهورية بمراجعة وتحسين أجور الأسرة الجامعية ومراجعة القانون الاساسي للأستاذ الجامعي من أجل الرفع من جودة الحياة وتحسين ظروف معيشة الأسرة الجامعية. وحسب بيان اللجنة الوطنية للأساتذة الجامعيين لنقابة السناباس، فلقد جاء قرار الرئيس في ظرف خاص وحساس يشوبه التضخم الذي فرضته التحولات الدولية وآثار فيروس كوفيد-19 التي شلت الاقتصاد العالمي.

قرار الرئيس تاريخي

من جانبهم ثمن أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي قرار رئيس الجمهورية الأخير بمجلس الوزراء المتعلق بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي وتحضير القانون الأساسي للأستاذ الجامعي وكذا توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في مناصب جامعية، وأكد هؤلاء الأساتذة في حديثهم لـ "الحوار" أن القرارات سالفة الذكر تندرج ضمن خطة استراتيجية شاملة لإصلاح المنظومة الجامعية، وجعلها تساهم بشكل فعال في ترقية التعليم العالي والاقتصاد الوطني.

هارون: هناك رؤية متكاملة حول قطاع التعليم العالي

وفي السياق، وصف الأستاذ الجامعي بجامعة يحيى فارس بالمدية، الدكتور هارون عمر في حديثه لـ "الحوار"، مسألة توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في الجامعة الجزائرة بالمهمة كما ورد في مجلس الوزراء الأخير، والتي تؤكد حسبه بأن الدولة الجزائرية وعلى رأسها رئيس الجمهورية يثمن الطاقات الموجودة في الجامعة الجزائرية، ويعطي لهذه الفئة اهتماما كبيرا جدا، وهو ما يؤكد أيضا يضيف ذات المتحدث بأن رئيس الجمهورية يتابع باستمرار الوضعية الاجتماعية للأستاذ الجامعي، وعليه حث وزير التعليم العالي والبحث العلمي على مراجعة الأجور والتعويضات بالنسبة للأساتذة التعليم العالي، والباحثين، وأيضا مراجعة القانون الخاص بالأستاذ، وهو ما يبين حسبه أن هناك رؤية متكاملة حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعتبر الخزان الرئيسي الذي يعمل على تطوير أي اقتصاد في العالم، مشيرا إلى أن الشراكة الموجودة بين قطاع التعليم العالي ووزارة الشركات الناشئة والمصغرة واقتصاد المعرفة، وهي شراكة استراتيجية هدفها الأساسي تثمين مخرجات البحث العلمي ووضعها في السوق الوطنية والساحة الدولية، من أجل خلق قيمة مضافة جديدة للاقتصاد الوطني، وعليه يرى ذات المتحدث أن هناك رؤية متكاملة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأن هناك دعم منقطع النظير لفئة الأساتذة والباحثين، وهو ما سينعكس حسبه على النتائج المحققة من هذه الفئة مستقبلا خاصة بعد تلقيها رعاية خاصة من طرف أعلى سلطة في البلاد وهو رئيس الجمهورية.

قوراية: مراجعة الأجور مكسب للأستاذ الجامعي

من جهته، اعتبر الأستاذ الجامعي المختص في علم النفس الاجتماعي جامعة بوزريعة، الدكتور أحمد قوراية في حديثه لـ "الحوار" قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المتعلق بمراجعة أجور أستاذة التعليم العالي والبحث العلمي بحسب مخرجات مجلس الوزراء الأخير، قرارا صائبا يندرج ضمن سياسته المنتهجة لإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، وإعادة الإعتبار للأستاذ الجامعي، والمنظومة الجامعية بشكل عام، خاصة يقول ذات الأستاذ بأن الزيادات جاءت في أوانها، وهو دليل قاطع على أن رئيس الجمهورية يولي رعاية خاصة بالحالة الاجتماعية للأستاذ الجامعي، مما سيعطي لهذا الأخير حسب ذات المتحدث فرصة للعمل أكثر وفي أريحية تامة، مثمنا في السياق ذاته قرار الرئيس القاضي بالتحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وفي حديثه حول موافقة رئيس الجمهورية حول موافقته على قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي على توظيفهم ضمن المناصب الجامعية، قال أحمد قوراية "أثمن هذه الخطوة التي تعتبر خطة استراتيجية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مشيرا إلى أن رئيس الجمهورية بقراره الأخير يؤكد على تثمينه لجهود حاملي الشهادات العليا من خلال توظيفهم في مناصب جامعية مما يؤكد اهتمامه بالتعليم العالي من خلال ضرورة ربط القطاع العالي بالاقتصاد، من خلال فتح المجال واسعا للطلبة المبدعين من أجل إنشاء مؤسسات ناشئة والتي تندرج ضمن خطة تطوير الاقتصاد الوطني، كما حرص وزير التعليم العالي والبحث العلمي على إصلاح قطاع التعليم العالي ووقوفه إلى جانب الأستاذ والطالب ويحاول مرارا من أجل إخراج الجامعة من نمطها التقليدي إلى مواكبة اقتصاد المعرفة وجعل التعليم العالي يساهم في إرساء معالم الاقتصاد الوطني، وضمن استراتيجية وطنية أكيدة.

وللتذكير فقد أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال اجتماع المجلس الوزراء، أول أمس الأحد، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين.

وحسب بيان لرئاسة الجمهورية المتضمن نتائج الاجتماع، فإن هذا القرار يأتي تنفيذا لالتزامات الرئيس تبون الـ54.

كما وافق رئيس الجمهورية خلال هذا الاجتماع على مقترحات وزير التعليم العالي، بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه.

الحوار
يومية وطنية مستقلة

وزير التعليم العالي
كمال بداري يعلن:

هذه تفاصيل توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

الأسرة الجامعية: قرار التوظيف ومراجعة أجور الأساتذة الجامعيين تاريخي
نظام التعويض الجديد يمس هذه الفئة

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس، عن مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023. كما يمس التوظيف حسب وزير التعليم العالي، التدريس كأستاذ باحث قسم "ب" وباحث في مراكز البحث والإدارات، برتب إدارية خاصة، وكذا التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم "ب" دائم قابلة للتجديد. والتوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد.

في حين، أشار بداري في منشور له عبر الفايسبوك، إلى أنه سيتم مراجعة القانون الأساسي للأساتذة والأستاذ الباحث، والباحث الدائم. مضيفا أن القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، يشهد المرحلة الأخيرة في انتظار تحويله للمصالح الوصية. كما كشف، كمال بداري، أنه سيتم مراجعة القانون الأساسي للأساتذة. موضحا أن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة تمس عدة فئات على غرار الأستاذ الباحث، والباحث الدائم. مضيفا أن القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، يشهد المرحلة الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

نظام التعويض الجديد يمس هذه الفئة

هذا وكشف، كمال بداري، عن تأسيس نظام تعويضي جديد، مشيرا في هذا الإطار، إلى أن النظام التعويضي سيكون لفائدة الأستاذ الباحث والباحث الدائم، والاستشفائيين الجامعيين، الذي يشهد أيضا اللمسات الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

ج.م

الاقتصادية الأولى

بعدما أمر الرئيس تبون بتفيذ التزامه تجاه الأساتذة الجامعيين

تفاصيل مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

● وضع آخر اللمسات على النظام التعويضي الجديد

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس،عن مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، مشيرا إلى أن النظام التعويضي سيكون لفائدة الأستاذ الباحث، الباحث الدائم، الاستشفائيين الجامعيين، الذي يشهد أيضا اللمسات الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية، وناتي تصريحات الوزير عقب موافقة رئيس الجمهورية التي المقترحات التي تقدم بها الوزير، والمتضمنة توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية لسنة 2023.

■ محمد. س

أكد الوزير بداري، في منشور له على «فايسبوك»، وضع مخطط توظيف لحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، حيث يخص التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم «ب»، التوظيف كباحث في مراكز البحث، التوظيف في الإدارات، برتب إدارية خاصة، بالإضافة إلى التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم «ب» دائم قابلة للتجديد.

وفي ذات المنشور، أشار الوزير أن القرار يخص أيضا التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد. وبخصوص مراجعة القانون الأساسي للأساتذة، أوضح الوزير أنه يتعلق بالقانون الأساسي للأستاذ الباحث، القانون الأساسي للباحث الدائم، وكذا القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين الذي يشهد المرحلة الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

وفيما يتعلق بتأسيس النظام التعويضي الجديد، ذكر الوزير بأنه يشمل النظام التعويضي لفائدة الأستاذ الباحث، النظام التعويضي لفائدة الباحث الدائم، النظام التعويضي لفائدة الاستشفائيين الجامعيين، والذي يشهد هو الآخر وضع آخر اللمسات في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

وجاءت التوضيحات التي أعلن عنها الوزير، بعد موافقة رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين ضمن المناصب الجامعية، حيث أمر الرئيس عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء أمس الأول، بناء على التزامه مع الأساتذة الجامعيين، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موافاة الرئيس بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمنها في كل القطاعات. كما أمر الرئيس بالتحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مع مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، معاعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنويع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية.

الأولى
الاقتصادية

نقابات التعليم العالي أكدت أنها تساهم في التنمية الوطنية

قرارات رئيس الجمهورية قفزة نوعية للارتقاء بالجامعة الجزائرية

رحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه أمس الأول اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، مؤكدة أن هذه القرارات «قفزة نوعية للارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية.

الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي مسعود عمارنة، اعتبر أن القرارات الأخيرة تترجم ما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ أحد التزامات رئيس الجمهورية الرامي إلى أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بالعلم والمعرفة وتشجيع الابتكار خدمة للتنمية الوطنية. وأشاد عمارنة بقرار توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وصفا إياه بـ»الشجاع والحكيم» ومن شأنه الحفاظ على كفاءات الجزائر ونخبها الجامعية. بدوره، ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين،البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها «ستنعكس إيجابا» على هذه الفئة لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء. ويرى نفس المتحدث، أن هذه الخطوة من شأنها «التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة». وأوضح بلحاج أن تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا. واعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن الإعلان عن هذه القرارات يعد بمثابة «يوم تاريخي» للأسرة الجامعية ومن شأنها إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010، مضيفا أن قرار مراجعة القانون الأساسي يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى إلى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية.

■ محمد. س

صوت الأحرار
AL-AHRAR

سارعت إلى الترحيب بمراجعة أجور والقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين

الأسرة الجامعية تشيد بحرص الرئيس تبون على إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي

رحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه أمس الأحد اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، معتبرة إياها «قفزة نوعية» Âللارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية، واعتبرت الأسرة الجامعية، أن القرارات التاريخية التي أقرها رئيس الجمهورية، أول أمس، في مجلس الوزراء تظهر نية الرئيس بإعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي الذي يعتبر أول شريك في التنمية.

خالد. س

صوت الأحرار
AL-AHRAR

اعتبرتها قفزة نوعية للارتقاء بالجامعة الجزائرية

نقابات التعليم العالي ترحب بقرارات رئيس الجمهورية

ثمنت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي المنضوية تحت لواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين مخرجات مجلس الوزراء المنعقد، لاسيما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

خ. س

أكدت الاتحادية على لسان رئيسها مسعود عمارنة، أن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، هي تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورد، الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجيع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية.

وفيما يتعلق بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، وهو ما يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020.

وهو كذلك، مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا من أجل الاستعداد الأمثل إزاء الرهانات المرفوعة.

كما تم التنويه بشكل إيجابي في نفس السياق، بتنويع التخصصات بشكل يواكب التوجهات العالمية وهو ما يزيد في جودة التكوين وموائمته مع المعايير العالمية وكذلك تعزيز تدويل التكوين وتحقيق مرئية أكبر للجامعة الجزائرية وسيرها على إيقاع عالمي.

الكناس: زيادات معتبرة للأساتذة بفضل النظام التعويضي الجديد

ومن جهته ثمن عبد الحفيظ ميلاط قرار رئيس الجمهورية في شقيه المتعلق بالقانون الأساسي، والنظام التعويضي،وقال ميلاط أن هذا القرار جاء نتيجة لقاءات ماراطونية وتشاورية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإعداد هذا القانون الذي لم يعدل منذ 2008.

وأضاف المتحدث أن القانون الأساسي كان نتيجة عمل متواصل لأكثر من سنة، تم من خلاله الاتفاق على العديد من النقاط التي تخدم مصلحة الأستاذ بالدرجة الأولى، مشيرا إلى أن النقابة قامت بالتوقيع والمصادقة على مشروع القانون الأساسي قبل شهر رمضان . وأضاف المتحدث أن القانون الأساسي، بعد المصادقة عليه من طرف النقابات تم تحويله إلى الوظيف العمومي التي بدورها قامت بجلسات لمناقشته .

كما أكد المتحدث أن قرار رئيس الجمهورية أول أمس سيساهم في الإسراع بالإفراج على هذا القانون الذي، سيمر على مجلس الحكومة للمصادقة عليه وبعدها إصداره في مرسوم تنفيذي .

وبالنسبة للنظام التعويضي قال المتحدث، أنه ستكون هناك زيادات معتبرة للأساتذة، وهذا حسب رتبة كل أستاذ، مشيرا إلى أن هذه الزيادات سيشعر بها الأستاذ وتعكس الجهد الذي يقوم بها على مستوى المؤسسات الجامعية .

صوت الأحرار
AL-AHRAR

أكد أن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة سيمس عدة فئات

وزير التعليم العالي يكشف مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

مشروع النظام التعويضي سيرى النور قريبا
5 منح جديدة ومراجعة أخرى لفائدة الأساتذة الباحثين

يرتقب أن يتضمن النظام التعويضي الخاص بالأساتذة الباحثين الذي سيرى النور قريبا 5 منح جديدة، مع مراجعة المنح التي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 252/10 المؤرخ سنة 2010، والتي سيستفيد منها أزيد من 63 ألف أستاذ جامعي.

خالد. س

خلال إعداد النص الخاص بقائمة المنح ونظام التعويضات الذي يندرج ضمن مشروع قانون الأستاذ الباحث الذي تقدمت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفة رسمية لوزارة المالية والوظيف العمومي للبث فيه، اقترحت استحداث منح وتعويضات جديدة لفائدة الأساتذة الباحثين تستجيب لدعم النشاطات المتعلقة بالبحث بالإضافة إلى تشجيع نشاطات التدريس عن بعد وتحسين المستوى بالخارج وكذا التكفل بالجانب الاجتماعي لهم من خلال تأسيس تعويض عن أعباء الإيجار وذلك بهدف ضمان استقرارهم المهني والاجتماعي.

وبموجب المشروع سيتم استحداث تعويض عن أعباء الإيجار لفائدة الأساتذة الباحثين الموجودين في وضعية نشاط والذين لا يملكون مسكنا خاصا أو لم يستفيدوا من مسكن وظيفي في مقر تواجد مؤسسة انتمائهم، حيث قدر مبلغ هذه المنحة بحوالي 25 ألف دينار جزائري، يدفع شهريا لفائدة الأساتذة الباحثين على أن تحدد كيفيات وشروط الاستفادة منه بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

وحسب ما أكدته مصادرنا، سيتم تأسيس ولأول مرة منحة التميز العلمي، والتي سيستفيد منها الأساتذة الباحثون الذين يشغلون رتبة أستاذ أو أستاذ محاضر قسم "أ" ويقدمون أعمالا استثنائية في مجال الابتكار والبحث العلمي، على أن تحدد قيمتها وشروطها بقرار وزاري مشترك لاحقا، فيما ستدرج منحة لتحسين المستوى بالخارج لتمكين الأساتذة الباحثين من القيام بتربصات تهدف إلى تحسين مستواهم وتدفع لهم كل ثلاثة أشهر بقيمة مالية تقدر بـ 36 ألف دينار.

وستقدم أيضا ضمن النظام التعويضي منحة البحث العلمي لتشجيع الأساتذة الباحثين، حددت قيمتها بحوالي 36 ألف دينار جزائري تدفع كل ثلاثة أشهر وتحدد كيفيات تطبيقها بقرار وزاري، وفي سياق التوجه الاستراتيجي الذي رسمته الوزارة لتشجيع التعليم عن بعد سيتم تخصيص منحة لتشجيع ودعم النشاطات البيداغوجية عن بعد والتي يقوم بها الأساتذة الباحثون تدفع شهريا بنسبة 8 بالمئة من الراتب الأساسي عن كل درجة حسب الرتب.

ويرتقب وفقا للمشروع أن يتم تثمين وتعديل المنح التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 252/10 المؤرخ سنة 2010، ومنها تعويض الخبرة البيداغوجية بنسبة 8 بالمئة من الراتب الأساسي عن كل درجة للأساتذة بمختلف رتبهم، بعدما كانت تمثل نسبة 2 بالمئة فقط، كما سيتم مراجعة تعويض التوثيق ومنحة التأطير والمتابعة البيداغوجيين.

وجدير بالذكر، أن نقابات القطاع وعلى رأسها الاتحادية الوطنية للتعليم العالي، كانت قد قدمت مطالب تخص تعديل المنح والتعويضات التي يتقاضاها الأساتذة الباحثون لتتكيف والتطورات الاقتصادية الراهنة ولتحسين الوضعية المهنية والاجتماعية للأساتذة.

البروفيسور رضوان بلخيري: قرار الرئيس تبون تاريخي

قال البروفيسور رضوان بخيري، أستاذ الإعلام بجامعة تبسة ومدير مخبر البحث في دراسات الإعلام والمجتمع، أن قرارات رئيس الجمهورية هي قرارات تاريخية خاصة ما تعلق بمراجعة القانون الأساسي وتحيين العلاوات.

وأضاف البروفيسور في تصريح صحفي، أنه منذ 2008 لم يتم مراجعة أجور الأساتذة وهذا إن دل على شيء يدل على حرص رئيس الجمهورية على إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي وتحسين حياته الاجتماعية والمهنية.

وأضاف المتحدث، أنه يثمن هذا القرار الذي يدخل في إطار نهضة الجزائر والتطور العلمي والتي تقوم على أن الأستاذ الجامعي شريك أساسي.

وبالنسبة للشق المتعلق بطلبة الدكتوراه قال المتحدث، أنه لأول مرة منذ عقود لم يتم التطرق لحاملي الدكتوراه وما قام به رئيس الجمهورية خطوة استباقية من خلال إدماجهم في مناصب جامعية.

دحماني: رئيس الجمهورية وفى بوعده بخصوص الأساتذة الجامعيين

قال محمد دحماني، المكلف بالإعلام على مستوى النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، أن هذه القرارات تأتي تجسيدا لقرارات رئيس الجمهورية وتعهداته الـ 54 والتزامه لإعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي، مضيفا أن النقابة كانت قد طالبت بمراجعة القانون الأساسي الذي لم يعدل منذ 15 سنة.

وبالنسبة لنظام التعويضات قال المتحدث، أنه تم تقديم المقترحات للوزارة الوصية التي استجابت وأضافت 5 منح مالية سيستفيد منها الأساتذة الجامعيين وتتمثل هذه المنح في منحة السكن، منحة التميز العلمي، منحة تحسين المستوى ومنحة البحث ومنحة دعم النشاطات البيداغوجية عن بعد.

كما أشاد المتحدث بالديناميكية والإستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر، بقيادة الوزير كمال بداري للترقية بالجامعة الجزائرية.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

أكد أن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة سيمس عدة فئات

وزير التعليم العالي يكشف مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

أكد أن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة سيمس عدة فئات

وزير التعليم العالي يكشف مخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري،أمس الاثنين، عن مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023.

خ. س

أكد وزير التعليم العالي أن التوظيف سيمس التدريس كأستاذ باحث قسم «ب»، وباحث في مراكز البحث، والإدارات، برتب إدارية خاصة، وكذا التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم «ب» دائم قابلة للتجديد والتوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد.

كما كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أنه سيتم مزاجعة القانون الأساسي للأساتذة، موضحا في منشور له عبر الفايسبوك، أن مراجعة القانون الأساسي للأساتذة تمس عدة فئات، على غرار الأستاذ الباحث، والباحث الدائم، مضيفا أن القانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، يشهد المرحلة الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

وكان قد أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال اجتماع المجلس الوزراء أول أمس، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين.

وحسب بيان لرئاسة الجمهورية المتضمن نتائج الاجتماع، فإن هذا القرار يأتي تنفيذا لالتزامات الرئيس تبون الـ54. كما وافق رئيس الجمهورية خلال هذا الاجتماع على مقترحات وزير التعليم العالي بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه.

وثمنت اللجنة الوطنية للأساتذة الجامعيين لنقابة «السناباس »، أمس، الإجراءات الكبرى التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لصالح الأسرة الجامعية عشية ترأسه لمجلس الوزراء.

وذلك كبارقة أمل تستحق الإشادة والتثمين، وتؤكد بلا شك أن «الجزائر الجديدة» تعمل ولا زال على ترقية جميع فئات المجتمع، وعلى رأسهم الأسرة الجامعية «النخبة الرمادية» التي تلقت بكل سعادة وارتياح قرار رئيس الجمهورية بمراجعة وتحسين أجور الأسرة الجامعية مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي من أجل الرفع من جودة الحياة وتحسين ظروف معيشة الأسرة الجامعية.

وحسب بيان اللجنة الوطنية للأساتذة الجامعيين لنقابة « سناباس» فلقد جاء قرار الرئيس في ظرف خاص وحساس بشوبه التضخم الذي فرضته التحولات الدولية، وأثار فيروس «كوفيد-19 » التي شلت الاقتصاد العالمي، حيث يستحق هذا القرار التحية والتقدير في ظرفه وقوته والتزامه،مما يؤكد عمل الرئيس على دعم وتطوير مكانة الأستاذ الجامعي، وأهميته المجتمعية.

كما أضاف ذات البيان إن موقف الرئيس لم يكن حصرا لصالح منتسبي القطاع، بل أبنائه وبناته من حاملي شهادتي «الماجستير والدكتوراه».

صوت الأحرار
AL-AHRAR

الاتحادية الوطنية للتعليم العالي تشيد بقرارات الرئيس

مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين تكريس لإرادة الدولة في تشجيع الابتكار

نشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها اليوم الاثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، لدى ترؤسه لاجتماع مجلس الوزراء أول أمس الأحد، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

خ. س

أوضح بيان الاتحادية أن هذه « القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 14 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجيع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية».

وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن « ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 0202، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا».

من جهة أخرى، أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي، القائمة على «الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة».

وفي السياق ذاته، أشارت النقابة إلى «إنجاز 631 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 511 جامعة»، وهو ما اعتبرته « مؤشرا إيجابيا» على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية، داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فأكدت الاتحادية أنه « يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية»، مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين، والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

وفيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في « منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي»، إلى جانب مواصلة الاهتمام بالميادين الإنسانية والاجتماعية.

EL MOUDJAHID

RETOUR SUR LE CONSEIL DES MINISTRES

À PROPOS DES DÉCISIONS RELATIVES AU SECTEUR DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE :

«D'EXCELLENTES NOUVELLES», SE RÉJOUIT LE RECTEUR DE L'USTHB

Le recteur de l'Université des sciences et de la technologie Houari-Boumediène (USTHB) a salué, hier, les nouvelles décisions prises en Conseil des ministres, relatives au secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

Dans une déclaration à *El Moudjahid*, le Pr Djamel Akretche a d'abord réagi aux dispositions relatives aux titulaires de diplômes de magistère et de doctorat au titre de l'exercice 2023, lesquelles dispositions prévoient le recrutement des titulaires de ces deux diplômes dans les postes universitaires. «C'est une excellente nouvelle pour les diplômés (magistère et doctorat) que nous avons formés», s'est félicité le Pr Akretche qui a, par ailleurs, lancé un appel aux autres secteurs, en dehors de celui de l'enseignement supérieur, pour prévoir davantage de recrutement au profit de cette catégorie. Le recteur de l'USTHB a également fait part de son satisfecit suite à la décision de révision des salaires des enseignants et des chercheurs universitaires, tous grades confondus. «Concernant la révision des salaires des enseignants, il s'agit d'une décision salutaire qu'on attendait depuis 2008 lorsque le décret des statuts des enseignants avait été promulgué», a encore affirmé l'intervenant qui a mis en relief la grande importance de telles mesures qui sont à même «d'encourager» les enseignants et les chercheurs et les «booster» à produire encore mieux.

Enchaînant sur la mesure relative aux préparatifs d'une «révision globale du statut des enseignants du supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique», le recteur de l'USTHB a relevé qu'il y aura certainement, entre autres éléments, «des grades qui vont disparaître ainsi que des conditions de promotion qui vont changer». Selon lui, le nouveau statut va notamment «tenir compte des nouveaux rôles de l'enseignant-chercheur au niveau des universités et ce, sachant que dans la nouvelle vision de l'université, on tient à développer l'esprit entrepreneurial de l'étudiant». Et d'expliquer que «l'on s'attend à voir, dans l'encadrement de l'étudiant et conformément à cette nouvelle vision, de nouveaux postes supérieurs comme celui de responsables d'incubateurs, responsables de CATI (centre d'appui à la technologie et l'innovation), outre le fait qu'il y a, aussi, ce qui est couramment appelé «le BLUE», en d'autres termes, le Bureau de liaison université-entreprise. Il n'est donc pas écarté que toutes ces nouvelles entités vont donner lieu à de nouveaux postes supérieurs, selon l'intervenant, qui insiste sur le fait que le rôle de l'université va changer. Il y aura, certes, toujours le socle formation et recherches mais il y a surtout ce contact que doit avoir l'université avec son milieu environnant, en l'occurrence, le secteur socio-économique, met en exergue le Pr Akretche.

L'on retiendra aussi que «conformément aux objectifs tracés pour le secteur, l'université algérienne dans son ensemble, l'USTHB y compris, est en train d'inculquer à l'étudiant l'esprit d'entrepreneuriat». Le recteur de la plus grande université du pays notera que ses services sont en train d'appliquer ce que stipule l'arrêté 12-75 du 27 septembre 2022 fixant les modalités d'élaboration du projet de mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme qui dit : «Un diplôme... Une start-up» ou «Un diplôme... Un brevet». Le même responsable s'exprimera dans le sillage sur l'importance des espaces dédiés à l'innovation dans la concrétisation de cet objectif et par ricochet dans la promotion de l'économie nationale. «Au niveau de l'université, on pousse les étudiants vers la proposition d'idées innovantes et ensuite la création d'une start-up, et c'est l'université qui va accompagner et aider les étudiants à faire aboutir leurs projets. Cela est, en fait, le nouveau rôle assigné à l'université algérienne ; un rôle qu'elle doit jouer pleinement et à la perfection puisque les start-up représentent une branche importante pour le développement de l'économie du pays», note encore M. Akretche.

L'autre bonne nouvelle vivement saluée est celle sur l'importance de redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'Etat. «Il est très important d'encourager davantage les futurs bacheliers à aller vers les filières scientifiques en offrant plus de formations dans ce domaine. Cela est d'ailleurs tout à fait logique puisque le monde, tel qu'il évolue, est un monde technologique par excellence où l'intelligence artificielle est prédominante. Il est donc nécessaire de maîtriser les technologies, voire être créateur de technologies afin d'être au diapason des nations les plus développées. Et pour cela, la ressource humaine et les cadres de demain devraient bénéficier, en majorité, de ce caractère scientifique et technologique», a fermement soutenu le Pr Akretche.

Soraya Guemmouri

LES LABORATOIRES D'EXCELLENCE MONTRENT LA VOIE

Le recteur de l'USTHB s'est par ailleurs longuement exprimé sur le rôle des laboratoires de recherches universitaires. «Dans un temps récent, la majorité des chercheurs enseignants qui réalisaient des travaux de recherches avaient pour motivation principale d'obtenir une promotion ; ce qui fait que la recherche restait beaucoup plus productrice de publications et de communications que de produits livrables. Mais aujourd'hui, nous bénéficions à la fois de laboratoires d'excellence et des labos de l'établissement et ces laboratoires d'excellence vont ainsi permettre de montrer la voie au reste des laboratoires, sachant que, d'un côté, ils sont placés en avant et que, de l'autre, ils ont davantage de moyens que les autres laboratoires.

Désormais, les projets de recherches scientifiques vont de plus en plus être orientés, pour réaliser des objectifs bien définis. Ils sont élaborés en collaboration avec les demandes des secteurs socio-économiques de manière à rester dans le cadre des priorités des programmes nationaux de recherche du pays», a détaillé M. Akretche en rappelant que les priorités se déclinent en trois éléments que sont les 3S : la sécurité alimentaire, la sécurité énergétique et la sécurité sanitaire. «A travers ces 3 grands programmes, les laboratoires de recherches doivent interagir avec leur environnement et établir, ensemble, une feuille de route en œuvrant à concrétiser des objectifs bien clairs et palpables, avec des délais de réalisation. Grâce à l'approche, aujourd'hui engagée, on verra ainsi, sur le terrain, les résultats de l'argent investi dans la recherche scientifique. Il va y avoir, en fait, une meilleure visibilité pour le citoyen qui pourra constater de visu les résultats des projets de la recherche scientifique», s'est-il félicité.

S. G.

EL MOUDJAHID

RÉVISION DU STATUT ET DES SALAIRES DES ENSEIGNANTS DU SUPÉRIEUR

LES ORGANISATIONS SYNDICALES AFFILIÉES AU SECTEUR UNANIMES :

«UN BOND QUALITATIF»

La Fédération nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (FNESRS) s'est félicitée, hier, dans un communiqué, des décisions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, concernant la révision globale du statut des enseignants du supérieur ainsi que des salaires des enseignants et des chercheurs universitaires. Ces décisions prises lors de la réunion du conseil des ministres dimanche, se veulent «une confirmation et une traduction des efforts consentis par l'Etat dans le cadre de la mise en œuvre du 41e engagement du programme du président de la République visant à ériger l'université en locomotive de la société et sa ressource stratégique dans le souci de promouvoir la connaissance et la transition énergétique, et d'encourager l'innovation et le développement scientifique au service des objectifs de développement», souligne le communiqué.

Les mesures relatives à la «révision du statut de l'enseignant chercheur, du chercheur permanent et du professeur hospitalo-universitaire, ont un lien avec un chantier particulièrement important dans le contexte de la dynamique que connaît le système juridique national dans tous les secteurs depuis le dernier amendement constitutionnel de 2020», estime la Fédération, affiliée à l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA). Il s'agit également d'une démarche, poursuit la FNESRS, «reflétant une véritable volonté de l'Etat d'assurer toutes les conditions à même de promouvoir l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, et de prendre en charge la catégorie des enseignants chercheurs et des chercheurs permanents sur le plan socio-professionnel».

La même fédération a salué, par ailleurs, la vision portée actuellement par le secteur de l'enseignement supérieur basée sur «l'ouverture sur les autres missions que pourrait accomplir l'enseignant chercheur et le chercheur permanent à travers la culture entrepreneuriale et la contribution aux activités et aux services créateurs de richesse».

Le syndicat a cité, dans ce sens, «la réalisation de 136 établissements et bureaux d'études au niveau de 115 universités», estimant qu'il s'agit d'un indicateur positif» de l'efficience de la démarche tendant à asseoir la culture entrepreneuriale, avant d'inviter les enseignants à adhérer à cette démarche. Quant à la décision relative au recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat, la fédération a affirmé «qu'elle témoigne de l'attachement de l'Etat à préserver ses compétences et son élite universitaire», précisant que le recrutement dans cette catégorie se fera via plusieurs mécanismes.

Parmi ces mécanismes, elle citera le recrutement en tant qu'enseignants-chercheurs et enseignants chercheurs permanents, et en tant que cadres au sein des différentes entreprises publiques, outre le recrutement en tant que contractuels à l'université ou dans les centres de recherche avec des contrats renouvelables au même salaire que les permanents. Pour ce qui est des orientations du président de la République relatives au redoublement d'efforts pour attirer un maximum d'étudiants vers les spécialités et branches scientifiques, le syndicat a estimé que ce pas «s'inscrit dans le cadre de la démarche visant à assurer une ressource humaine qualifiée, répondant aux besoins du marché et des entreprises, en fonction de la réalité économique», tout en continuant «à s'intéresser aux volets humain et social».

Pr BELHADJ :

«FAIRE FACE À LA FUITE DES CERVEAUX»

Plusieurs organisations syndicales du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique se sont félicitées des décisions prises par le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, les qualifiant de «bond qualitatif» sur la voie de la promotion de l'université algérienne.

Pr Belhadj, : président du syndicat national des professeurs et chercheurs universitaires et hospitalo-universitaires

Dans ce cadre, le président du Syndicat national des professeurs et chercheurs universitaires et hospitalo-universitaires, le Pr Rachid Belhadj, a salué les décisions du président de la République, qui «impacteront positivement» cette catégorie, notamment en ce qui concerne l'augmentation des salaires des chercheurs. Il a, en outre, estimé que cette décision «pourrait contribuer à faire face au phénomène de la fuite des cerveaux algériens, en ce sens que ces derniers seront réhabilités et pourront contribuer à l'édification de l'université de demain», ajoutant que «la réhabilitation des compétences algériennes très prisées par les pays étrangers, permettra à ces dernières de consolider la place de la recherche scientifique, notamment à travers la publication d'articles scientifiques dans des revues internationales, à même de faire avancer le classement de l'université algérienne au niveau mondial».

Horizons

RÉVISION DU STATUT ET DES SALAIRES DES UNIVERSITAIRES

ENSEIGNANTS ET CHERCHEURS SALUENT LA DÉCISION DU PRÉSIDENT TEBBOUNE

Commentaire

PRÉCIEUSE MATIÈRE GRISE

Par Ouali Mouterfi

La révision des statuts et des salaires des enseignants et chercheurs de l'enseignement supérieur, ordonnée par le président de la République, participera, sans aucun doute, à enraciner la conviction des universitaires que l'État algérien veille à ce que l'estime pour cette catégorie professionnelle, dont l'importance n'est pas à démontrer, ne soit jamais entamée. Indubitablement, cette mesure apportera de la stabilité à tous les échelons de cette corporation et l'incitera à s'impliquer davantage dans la noble tâche de guider les générations montantes dans l'acquisition des sciences et former les différentes élites dont la nation a besoin pour se raffermir et s'affirmer. Cela ne mettra certes pas fin à la fuite des cerveaux, mais contiendra le phénomène dans des proportions raisonnables. Au demeurant, il n'est pas toujours pertinent de vouloir empêcher les cerveaux d'aller sous d'autres cieux, où ils peuvent se former davantage dans des environnements plus riches et gagner des compétences encore inconnues dans le pays, alors que la mise en place d'un simple mécanisme permettra à cette diaspora scientifique de contribuer avec efficience à la transmission et la diffusion des savoirs et du savoir-faire acquis dans les universités et écoles nationales. La décision prise par le chef de l'État d'autoriser le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat dans les postes universitaires arrive, en outre, à point nommé pour mettre un terme à une situation qui était dommageable aussi bien pour des centaines de détenteurs de ces titres, acculés au chômage ou à la déqualification pour s'insérer dans le monde du travail, que pour l'appareil universitaire qui se privait, par décision bureaucratique, d'un apport à même de soulager la pression qui s'exerçait sur un personnel en place s'interrogeant déjà sur son avenir immédiat au sein de l'institution. Or, l'Algérie est en train de redéfinir totalement la place et le rôle du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique pour que ce dernier constitue réellement le moteur qui entraîne tout le pays sur la voie de l'émergence économique et du développement social. Le président de la République a, dans ce cadre, mis en exergue la nécessité d'«une vision scientifique proactive basée sur l'approche de l'Algérie nouvelle qui prévoit de délaisser les méthodes classiques dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales». C'est de cette vision que découle le plus naturellement les décisions du chef de l'État. Il aurait été, en effet, incongru de faire la promotion de la matière grise et de son rôle dans l'innovation, l'entrepreneuriat et la création de richesse tout en ignorant les préoccupations du rouage principal du mécanisme qui donne chair à tout cela, c'est-à-dire ceux, enseignants et chercheurs, qui veillent à inculquer les sciences et la maîtrise des technologies qui sous-tendent les réussites dans le monde du travail et des affaires.

■ O. M.

RETOUR SUR LES DÉCISIONS DU CONSEIL DES MINISTRES

RÉVISION DU STATUT ET DES SALAIRES DES UNIVERSITAIRES

Enseignants et chercheurs saluent la décision du président Tebboune

LA DÉCISION présidentielle de procéder à une révision globale du statut et des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, intervenue, dimanche dernier, en Conseil des ministres, a été accueillie très favorablement par cette corporation qui la qualifie d'«opportune» et de nature «à améliorer leur condition sociale».

Le recteur de l'Université Abderrahmane-Mira de Bejaïa, le professeur Abdelkrim Benyaïche, note qu'«on ne peut qu'adhérer aux décisions du président de la République», arguant qu'il s'agit de décisions «importantes» de nature à «réconforter les enseignants du supérieur, tout en faisant la promotion de ces cadres en leur donnant une motivation pour placer le secteur à l'avant-garde et comme une locomotive à plus d'un titre essentiellement sur le plan économique et du développement sociologique».

Aux yeux du recteur de l'Université de Bejaïa, la révision du statut des universitaires «attendue depuis longtemps» intervient pour prendre en charge «cette partie savante de la société qui donne tant au pays». Même son de cloche chez le vice-recteur de l'Université de Sétif, chargé de la formation doctorale et de la recherche scientifique, le professeur Mohamed Hamidouche, qui qualifie de très positives les décisions des plus hautes autorités du pays. «Nous nous réjouissons de cette décision», lance-t-il, précisant que «les enseignants universitaires qui accomplissent leurs missions convenablement selon les textes réglementaires doivent être valorisés par rapport aux efforts consentis».

Evoquant la problématique du statut, il observe que «le fait d'ouvrir ce dossier est une très bonne chose en soi», précisant que «quand le premier magistrat du pays dit qu'on ne vous a pas oubliés, c'est une excellente chose car dans les pays développés, c'est la locomotive universitaire qui tire les autres secteurs et qui les portent vers l'avant». De son côté, le professeur Belkahla Mohamed Réda, enseignant à l'Université de médecine d'Oran, qualifie lui aussi la mesure de Tebboune de très bonne décision puisqu'elle est «de nature à améliorer les conditions sociales de l'enseignant universitaire surtout avec l'inflation que nous vivons actuellement». Notant que «nous sommes en retard concernant l'échelle des salaires par rapport aux pays voisins», le Pr Belkahla soutient qu'«il est de bon augure de récompenser et de valoriser l'élite qui a choisi de rester dans son propre pays». S'agissant du statut, il indique que «nous sommes contents de cette décision», d'autant que «notre statut n'a pas été révisé depuis longtemps». Aussi et tout en rappelant que «notre syndicat des enseignants hospitalo-universitaires a été en discussion avec la tutelle à propos justement de l'amendement du statut», il soutient que «c'est très satisfaisant que la décision soit prise par le président de la République, car cela signifie que son application sera imminente».

■ **Fatma-Zohra Hakem**

Horizons

ABDELATIF MILAT, COORDINATEUR DU CNES

«La décision du Président est historique»

Entretien réalisé par Aya Malak

Le coordinateur du Conseil national des enseignants du supérieur (Cnes), Abdelatif Milat, relève dans cet entretien que la décision du président de la République de revaloriser les salaires des enseignants et de revoir leur statut a été grandement appréciée par la corporation. Il souhaite une application rapide des textes réglementaires inhérents à ces mesures.

Comment appréciez-vous la révision globale du statut ainsi que des salaires des enseignants du supérieur décidée par le chef de l'Etat lors du dernier Conseil des ministres ?

La décision du président de la République prise en Conseil des ministres est historique. Je vous affirme qu'elle a fait la joie de tous les enseignants et enseignantes du secteur. Le régime indemnitaire des enseignants n'a pas été révisé depuis 2010. Idem pour le statut de l'enseignement supérieur qui n'a pas été revu depuis 2008. Le président de la République est parti de ce constat lorsqu'il a réclamé l'amendement de ces deux textes réglementaires. Je tiens juste à faire savoir que ces projets sont

déjà prêts et ont été retouchés depuis une année en collaboration avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique dans le cadre d'un groupe de travail mis en place sur demande du Cnes. Des réunions presque hebdomadaires ont été organisées à l'effet d'enrichir ces nouvelles moutures auxquelles se rattachent toutes les attentes de la famille universitaire. Nous avons anticipé la question et durant le mois sacré, nous avons adopté, au nom du syndicat du secteur, avec le ministère de l'Enseignement supérieur la mouture finale de ces deux avant-projets qui sont actuellement sur la table de la direction de la Fonction publique. La décision du Président nous apporte l'espoir que la tutelle va maintenant accélérer la cadence de l'approbation de ces textes très attendus par la corporation des enseignants universitaires. Nous souhaitons que les parties concernées soient au rendez-vous afin de mettre en application ces nouveaux cadres réglementaires dans les meilleurs délais et ce, après leur promulgation au Journal officiel.

Il s'agit essentiellement d'une révision des salaires des enseignants du supérieur. Sera-t-elle conséquente ?

L'ancien régime indemnitaire de 2010 n'avait contenu que cinq primes. Elles ont été maintenues mais avec une révision à la hausse. Nous avons procédé également à l'instauration de sept primes supplémentaires dans le cadre de ce nouveau régime indemnitaire en voie d'adoption. Désormais, l'enseignant devrait profiter de 13 primes et indemnités dans le cadre de son salaire mensuel. Ceci dit, cette augmentation annoncée par le président de la République devrait être vraiment conséquente et l'enseignant devrait constater la différence à travers sa fiche de paie.

Qu'avez-vous préconisé quant à la qualité de la formation pour améliorer les prestations des enseignants du supérieur ?

Le système de formation est régi, en effet, par un texte distinct. Le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a ouvert des ateliers pour l'enrichir et on souhaite qu'il soit effectif avant le 15 juin. Il devrait adapter la formation universitaire aux nouveaux besoins du secteur ainsi qu'aux nouvelles orientations économiques du pays. La formation doit être désormais compatible avec les nouveautés introduites dans le secteur de l'enseignement supérieur, notamment en ce qui concerne le projet de l'étudiant-promoteur, les start-up... Ce nouveau système de formation sera l'œuvre d'un travail de concertation entre la tutelle et les syndicats du secteur.

■A. M.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

RECRUTEMENT, SALAIRES, STATUT PARTICULIER

Baddari fait le point

Le président de la République a ordonné, dimanche, lors de la réunion du Conseil des ministres, une révision globale du statut et des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus. Kamel Baddari a dévoilé, hier lundi, le plan tracé par son département pour mettre en œuvre ces instructions ainsi que le plan relatif au recrutement des titulaires des diplômes de magistère et de doctorat. De son côté, le Conseil national des enseignants du supérieur (Cnes), a annoncé que le nouveau projet du régime indemnitaire des enseignants compte 13 primes dont sept nouvellement créées.

Salima Akkouche - Alger (Le Soir) - Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a annoncé, hier, au lendemain du Conseil des ministres, le plan de recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat au titre de l'année budgétaire 2023. Ainsi, les postes de recrutement concernés sont dans l'enseignement au poste d'enseignent chercheur classe B, ainsi qu'au poste de chercheur dans les centres de recherche.

Le recrutement se fera aussi au niveau des postes administratifs avec des grades spécifiques. Le secteur va également recruter dans les postes de contractuels dans l'enseignement au niveau des établissements universitaires, avec un salaire mensuel, précise Baddari, qui équivaut au salaire d'un enseignant assistant classe B permanent et reconductible.

Le recrutement touche aussi le poste de chercheur contractuel dans les centres, laboratoires et unités de recherches et les programmes de recherches nationaux avec un salaire qui équivaut au salaire d'un chercheur permanent reconductible. Le président de la République a déjà approuvé ces propositions de recrutement.

Concernant la révision globale du statut des enseignants du supérieur, Baddari a annoncé, hier, que les statuts particuliers relatifs aux grades de l'enseignant chercheur, du chercheur permanent, des hospitalo-universitaires sont arrivés à la dernière étape, en attendant leurs transferts aux services concernés.

Tout comme, souligne Baddari, les régimes indemnitaires de l'enseignant chercheur, du chercheur permanent et des hospitalo-universitaires qui en sont aux dernières retouches. D'ailleurs, le coordinateur du Conseil national des enseignants du supérieur (Cnes) a annoncé que 7 nouvelles primes ont été intégrées dans le nouveau projet du régime indemnitaire des enseignants, dont la dernière révision remonte à 2010. Au total, avec les 5 primes déjà existantes qui vont connaître également des augmentations, le nouveau régime indemnitaire disposera de 13 primes. «Le salaire de l'enseignant va ainsi connaître des augmentations considérables», souligne Abdelhafid Milat.

Certes, précise t-il, ça ne sera pas «de grandes augmentations comparées aux salaires des enseignants à l'étranger», mais l'enseignant, dit-il, va sentir une nette différence par rapport aux anciens salaires. En moyenne, dit-il, l'augmentation des salaires va commencer à partir de 20 000 dinars pour l'enseignant débutant.

Ce dernier touche actuellement un salaire mensuel d'un peu plus de 50 000 dinars. Sachant que le secteur a recensé plus de 7000 titulaires de diplômes de magistère et de doctorat dont 1800 sont des diplômés en magistère.

Selon les déclarations du M. Milat, le secteur compte lancer un concours pour couvrir plus de 5 000 postes d'emplois.

S. A.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

ABDELKRIM CHELGHOUM, DIRECTEUR DE RECHERCHE À L'USTHB :

«Nous sommes ravis par les décisions du Conseil des ministres»

Le corps des enseignants universitaires a accueilli favorablement les mesures annoncées avant-hier par le Conseil des ministres, relatives au recrutement des titulaires de ces deux diplômes dans les postes universitaires et à la révision des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - «Nous sommes ravis par les décisions du Conseil des ministres», a réagi, hier lundi, Abdelkrim Chelghoum, directeur de recherche à l'Université des sciences et de la technologie, (USTHB).

Invité de la rédaction de la Chaîne 3 de la radio nationale, le professeur Chelghoum a affirmé que «le président de la République a pris la bonne décision», expliquant que la recherche scientifique est le parent pauvre de l'enseignement supérieur depuis trois décennies, avec une part du PIB de 0,28%, dont 92% sont destinés aux salaires.

Selon lui, tous les corps universitaires attendaient de telles mesures qui valorisent l'université algérienne, en vue de faire du secteur de l'enseignement supérieur une locomotive du développement national.

«Il faut dire également que l'actuel ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a fait beaucoup de choses depuis son arrivée pour être à l'écoute et s'intéresser au développement de la recherche scientifique et réorganiser cette filière», a-t-il ajouté.

Et de soutenir que les prochaines assises du secteur vont apporter des solutions aux «carences» de l'université et proposer des perspectives pour la valorisation de la recherche scientifique, en établissant des partenariats avec l'exécutif et les entreprises.

Appelant à identifier ce qui ne fonctionne pas, l'invité de la Chaîne 3 de la radio nationale a plaidé pour la mise en place d'une politique claire avec des objectifs clairs pour les laboratoires universitaires et pour les centres de recherche.

Il a expliqué que la recherche doit être liée à l'entreprise.

«Il faut instaurer un pacte gagnant-gagnant avec les entreprises (...). Le privé est plus ou moins axé sur le profit et il doit savoir qu'il pourra multiplier par cinq son profit s'il tient compte de la valorisation de la recherche scientifique et s'implique au niveau de l'université», a-t-il plaidé.

Interrogé au sujet de la révision des programmes universitaires et plus particulièrement du système LMD, M. Chelghoum indique qu'il est trop tard pour l'abandonner. Il assure toutefois que cette question sera abordée lors des Assises nationales et que des solutions appropriées seront proposées pour corriger les lacunes de ce système et trouver ainsi des méthodes pour son adaptation à l'environnement national.

Soulignant la nécessité d'évaluer les différentes filières universitaires, l'orateur a fait part d'une pression énorme sur les nouvelles filières imposées par le développement technologique.

K. A.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

La fédération de l'enseignement supérieur satisfaite

La Fédération nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (FNESRS) s'est félicitée, lundi dans un communiqué, des décisions du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune concernant la révision globale du statut des enseignants du supérieur ainsi que des salaires des enseignants et des chercheurs universitaires.

Ces décisions prises lors de la réunion du Conseil des ministres dimanche, se veulent «une confirmation et une traduction des efforts consentis par l'Etat dans le cadre de la mise en œuvre du 41e engagement du programme du président de la République visant à ériger l'université en locomotive de la société et sa ressource stratégique dans le souci de promouvoir la connaissance et la transition énergétique, et d'encourager l'innovation et le développement scientifique au service des objectifs de développement», souligne le communiqué.

Les mesures relatives à la «révision du statut de l'enseignant chercheur, du chercheur permanant et du professeur hospitalo-universitaire, ont un lien avec un chantier particulièrement important dans le contexte de la dynamique que connait le système juridique national dans tous les secteurs depuis le dernier amendement constitutionnel de 2020", estime la Fédération, affiliée à l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA).

Il s'agit également d'une démarche, poursuit la FNESRS, «reflétant une véritable volonté de l'Etat d'assurer toutes les conditions à même de promouvoir l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, et de prendre en charge la catégorie des enseignants chercheurs et des chercheurs permanents sur le plan socio-professionnel».

La même fédération a salué, par ailleurs, la vision portée actuellement par le secteur de l'enseignement supérieur basée sur «l'ouverture sur les autres missions que pourrait accomplir l'enseignant chercheur et le chercheur permanent à travers la culture entrepreneuriale et la contribution aux activités et aux services créateurs de richesse».

Le syndicat a cité, dans ce sens, «la réalisation de 136 établissements et bureaux d'études au niveau de 115 universités», estimant qu'il s'agit d»un indicateur positif» de l'efficience de la démarche tendant à assoir la culture entrepreneuriale, avant d'inviter les enseignants à adhérer à cette démarche.

Quant à la décision relative au recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat, la fédération a affirmé «qu'elle témoigne de l'attachement de l'Etat à préserver ses compétences et son élite universitaire», précisant que le recrutement dans cette catégorie se fera via plusieurs mécanismes.

Parmi ces mécanismes, elle citera le recrutement en tant qu'enseignants-chercheurs et enseignants chercheurs permanents, et en tant que cadres au sein des différentes entreprises publiques, outre le recrutement en tant que contractuels à l'université ou dans les centres de recherche avec des contrats renouvelables au même salaire que les permanents.

Pour ce qui est des orientations du président de la République relatives au redoublement d'efforts pour attirer un maximum d'étudiants vers les spécialités et branches scientifiques, le syndicat a estimé que ce pas «s'inscrit dans le cadre de la démarche visant à assurer une ressource humaine qualifiée, répondant aux besoins du marché et des entreprises, en fonction de la réalité économique», tout en continuant «à s'intéresser aux volets, humain et social».

El Watan

LES SYNDICATS SALUENT LES DÉCISIONS DU PRÉSIDENT TEBBOUNE

Plusieurs organisations syndicales du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique se sont félicitées des décisions prises par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, lors de la réunion du Conseil des ministres qu'il a présidée dimanche, portant révision du statut des enseignants du supérieur et révision des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus, les qualifiant de *«bond qualitatif»* sur la voie de la promotion de l'université algérienne.

Dans ce cadre, le coordonnateur national du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES), Abdelhafid Milat, a estimé que ces décisions marquaient *«une journée historique»* pour la famille universitaire, à même de *«réhabiliter l'université algérienne après des années d'attente, d'autant que le statut de l'enseignant n'a pas été amendé depuis 2008 et le régime indemnitaire depuis 2010»*. La décision de révision du statut *«est conforme à la nouvelle vision de l'université algérienne, qui entend passer de la formation et la délivrance de diplômes à un statut d'acteur générateur de richesses, qui contribue à la réalisation des programmes de développement»*, a-t-il ajouté.

Pour sa part, le secrétaire général de la Fédération nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (FNESRS), Messaoud Amarna, a souligné que les dernières décisions *«traduisent les actions de l'Etat dans le cadre de la mise en œuvre des engagements du président de la République visant à faire de l'université la locomotive de la société et son vivier stratégique dans la promotion de la science et des connaissances et l'encouragement de l'innovation au service du développement national»*.

M. Amarna s'est, également, félicité de la décision de recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat, la qualifiant de décision *«sage»* qui aura pour effet de *«préserver les compétences de l'Algérie et ses élites universitaires»*.

De son côté, le président du Syndicat national des professeurs et chercheurs universitaires et hospitalo-universitaire, le Pr Rachid Belhadj, a salué les décisions du président de la République, qui *«impacteront positivement»* cette catégorie, notamment en ce qui concerne l'augmentation des salaires des chercheurs. ***(APS)***

L'EXPRESSION
Le Quotidien

UNE RÉVISION GLOBALE DU STATUT DES ENSEIGNANTS DU SUPÉRIEUR

Une prime pour la matière grise

LE PRÉSIDENT de la République vient par cette mesure qui concerne la révision globale du statut des enseignants de l'enseignement supérieur de réaliser un autre engagement qu'il a tenu lors de sa campagne électorale de la présidentielle du 12/12/2019.

HOCINE NEFFAH

La dernière réunion du Conseil des ministres qu a été présidée par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, s'est soldée par plusieurs décisions et importantes mesures. Dans ce registre, le président de la République a ordonné une révision globale du statut des enseignants du supérieur. Cette décision est vue par les enseignants comme une « mesure historique », puisque la révision globale du statut des enseignants de l'enseignement supérieur concernera plusieurs aspects en rapport avec la situation socioprofessionnelle de ces derniers. À ce propos, le président Tebboune, a ordonné « la révision des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus. Le communiqué des services de la présidence de la République a souligné que « Le président de la République a approuvé les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat dans les postes universitaires », précise-t-on. Le secteur de l'enseignement supérieur depuis longtemps n'a pas

Tebboune honore ses engagements

connu un changement positif de cette envergure et de cette ampleur. Il ne s'agit pas uniquement de s'intéresser au plan de carrière de l'enseignant du supérieur, mais plus que ça, investir dans le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat dans les postes universitaires. Cette mesure renseigne sur la volonté des pouvoirs publics de renforcer l'université algérienne par un encadrement de qualité et maintenir la cadence de recrutement pour donner plus d'étoffe et d'importance au rôle de l'université comme vecteur de savoir et de développement économique du pays. Dans ce sillage, le président de la République a affiché clairement et nettement sa disposition à écouter et prendre en considération les propositions des enseignants du supérieur en soulignant qu'il faut qu'ils « soumettent des propositions dans les meilleurs délais, car l'État doit accorder un intérêt particulier à cette catégorie, qui constitue la matière grise et la soupape de sécurité de l'Algérie dans tous les secteurs », et d'ajouter « préparer une révision globale du statut des enseignants du supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'État », a-t-il souligné. Toujours dans le même sillage en rapport avec le renforcement du statut des enseignants du supérieur, le président Tebboune a rappelé aussi l'importance de revoir les méthodes d'enseignement et les filières pour s'arrimer avec les exigences imposées par les changements qui ont été opérés dans les universités et des centres de recherche de par le monde.À ce propos, le chef de l'État a indiqué qu'il faut « adopter une vision scientifique proactive basée sur l'approche de l'Algérie nouvelle qui prévoit de délaisser les méthodes classiques dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales », a-t-il insisté.

Le président de la République vient par cette mesure qui concerne la révision globale du statut des enseignants de l'enseignement supérieur de réaliser un autre engagement qu'il a tenu lors de sa campagne électorale de la présidentielle du 12/12/2019. Le Conseil national des enseignants du supérieur (Cnes), a exprimé sa satisfaction du contenu de la révision globale du statut des enseignants du supérieur. Le coordinateur Abdelatif Milat, a souligné que « le nouveau statut particulier spécifique à l'enseignant du supérieur apporte beaucoup d'avantages. Il correspond à 99% des attentes des enseignants du supérieur », a-t-il précisé. Avec la révision globale du statut des enseignants du supérieur, des primes qui seront revues à la hausse, la carrière des enseignants chercheurs aussi sera revue totalement.Le coordinateur du Cnes, Abdelatif Milat a rappelé que cela est le fruit du « dialogue qui reste le meilleur moyen pour atteindre les objectifs tracés, surtout que la tutelle n'a jamais fermé ses portes au partenaire social », a-t-il rappelé.

H.N.

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الشعب

توطين الدفعة الأولى لأصحاب المؤسسات الناشئة والمبتكرة بقسنطينة

مرافقة الطلبة حاملي الأفكار.. تثمين للمعرفة ورقيّ بالاقتصاد

■ مبالغ مالية تتجاوز 120 مليون دج يقدّمها الصندوق الوطني لتمويل المشاريع

احتضنت جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة "3"، فعاليات التظاهرة العلمية جامعة قسنطينة: "جامعة الابتكار ورواد الأعمال" التابعة للمدينة التكنولوجية الجديدة "هضبة قسنطينة" والتي تضم أزيد من 600 فضاء لتوطين المبتكرين ورواد الأعمال الشركات الناشئة مجانا، حيث تم تسليم مقررات توطين ومفاتيح المكاتب لـ10 مشاريع من الدفعة الأولى للطلبة أصحاب المؤسسات الناشئة على مستوى تكنو-بول هضبة قسنطينة، وذلك بحضور وفدين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على رأسهم مستشار الوزير ورئيس اللجنة الوطنية التنسيقية للابتكار وريادة الأعمال الجامعية البروفيسور أحمد مير، ووزارة اقتصاد المعرفة، مدير الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة عقبة حشاني، إلى جانب مدير مسرعة الأعمال الجزائرية زروقي سيد.

مفيدة طريفي

وأشرف الحاضرون بفعاليات التظاهرة العلمية على انطلاق فعاليات الأيام التكوينية الثانية المؤطرة من قبل اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية المنظمة من قبل تكنو-بول هضبة قسنطينة والمندرج في إطار برنامج المرافقة المسطرة من قبل اللجنة لفائدة الطلبة المنخرطين في القرار الوزاري 12-75 والتي تضم 4 ورشات الورشة الأولى جاءت حول كيفية التسجيل على منصة استقطاب ديزاد، الورشة الثانية تعلقت بالإعداد النموذجي الأولي أما الورشة الثالثة فكانت حول تصحيح النموذج التجاري لتليها مباشرة ورشة خاصة ببراءة الاختراع.

وقال ممثل وزير التعليم والبحث العلمي رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار الدكتور أحمد مير، أكد أنّ التظاهرة تدخل في إطار برنامج متابعة الزيارة الميدانية التي قام بها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير اقتصاد المعرفة أين تم تدشين المرفق العلمي المسمى "تيكنو-بول" هضبة قسنطينة، والمنتظر منه أن يكون النظام البيئي الحقيقي لريادة الأعمال وإنشاء المؤسسات الناشئة، مؤكدا أنّ تيكنو- بول قسنطينة، يزخر بالعديد من المرافق العمومية، أهمها مخبر التصنيع أو ما يسمى بمركز النمذجة، وبمخابر بحث ومراكز بحث جدّ متطورة، كما يتمتع بحاضنة أعمال ومقر خاص بوزارة اقتصاد المعرفة، مخصّص للصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، ومن مسرعة الأعمال، فضلا عن امتلاكه لمجموعة من المقرات التي خصّصها وزير التعليم العالي لحاملي الأفكار المبتكرة الحاصلين على وسم مؤسسة ناشئة، وهو ما ترجمته فعاليات تسليم أول دفعة مكونة من 10 مؤسسات ناشئة، استفادت من مقررات الاستفادة، ومن التوطين التجاري داخل الحرم الجامعي، وبتأطير من "تيكنو-بول"، وهو ما يسهل التقرب من المؤسسات والمنشآت المختصة لهذا الشأن، فهو يضمن القرب من المخابر والخبراء، تماما مثلما يضمن تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطلبة في مشوارهم التجاري، مذكرا - في ذات الشأن - أنّ زيارتهم تدخل في إطار القرار الوزاري 75/12 شهادة مؤسسة ناشئة والتي تنبع من الإستراتيجية العامة والمتمثلة في تثمين المخرجات العلمية، في شكل مؤسسات ناشئة وبراءة اختراع، ومن أجل توزيع النشاط الصناعي والتجاري لمدينة قسنطينة وما جاورها، خاصة وأنّ الاقتصاد الوطني يحتاج لنسيج جدّ متناغم من المؤسسات الناشئة والمصغرة التي ينتظر منها أن تكون سلسلة من شركات المناولة لشركات اقتصادية كبرى، وبالتالي، ستساهم في خلق تنافسية حقيقية بين المؤسسات الوطنية ونظيرتها الدولية، وهي إستراتيجية التعليم العالي بالتعاون مع وزارة اقتصاد المعرفة تهدف إلى مساعدة ومرافقة حاملي الأفكار المبتكرة بتهيئة النظام البيئي الريادي، ليكون مساعدا على تأسيس هذه الشركات الناشئة.

وتمتلك "تيكنو-بول" هضبة قسنطينة، مكتبا خاصا بالمؤسسات الناشئة، فضلا عن تواجد تيكنوبول وهران، غرداية، تلمسان لتعميم هذه التجربة العلمية المقاولاتية عبر عديد المؤسسات الجامعية التي لن تخرج طلبة بطالين، وإنّما طلبة من رواد الأعمال.

وأكد المدير العام للصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، عقبة حشاني، في حديثه مع "الشعب" أنّ الصندوق موجّه لتمويل أصحاب الأفكار الابتكارية والمؤسسات الناشئة، وجاء نتيجة عمل مشترك بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة، البنوك العمومية، الحائزة على رأس مال الصندوق، حيث يستثمر في مشاريع المؤسسات الناشئة المتحصلة على العلامة من طرف اللجنة المختصة بمبلغ إجمالي قدره 90 مليار سنتيم، تم تخصيصها للاستثمار في الشركات الناشئة، مؤكدا على أنّ عملية الحصول على التمويل سهلة جدّا، وذلك عن طريق التسجيل عبر منصة رقمية وتقديم طلب مفصّل عن نوعية المشروع المبتكر وخطة العمل لفترة تمتد لـ5 سنوات على الأقل حيث يستقبل الصندوق بشكل أسبوعي طلبات لحاملي المشاريع المبتكرة والناشئة والتي تعادل حوالي 40 طلب في الشهر الواحد يتم استدعاؤهم لعرض ملفاتهم وأفكارهم على مستوى الصندوق، ليضيف في ردّه على سؤالنا أنّ المبالغ المخصّصة، محدّدة بين 5 مليون وإلى غاية 150 مليون دج، مشدّدا على أنّ وظيفة الصندوق هي العمل بجهد للتقرب من الطلبة حاملي المشاريع والأفكار المبتكرة والناشئة.

«الشعب" تقربت من الطلبة الحاصلين على مقررات توطين المؤسسات الناشئة في مقدمتهم صاحبة منصة إلكترونية "كريداداف"، أمينة أولطاش، خريجة جامعة قسنطينة "2" تخصص هندسة البرمجيات.. المؤسسة تهتم بتقديم برامج للتسيير المتكامل للشركات والمؤسسات الكبرى والتي تعمل وفق برامج منفصلة تقتضي الجهد والوقت، عكس ما يوفره برنامج "كريداداف" على منصة رقمية متكاملة، والذي يخصّص تحديدا للمؤسسات التربوية، رياض الأطفال، مؤسسات التكوين المهني والجامعات، حيث يسهل البرنامج للمدير أو صاحب المؤسسة المعنية، التسيير الإداري المتكامل بدءا من عمليات التخزين، تسجيل الحضور، تسيير الرواتب الشهرية التسجيلات والتي ستعالج من خلال واجهة إلكترونية واحدة، وتسهل الوصول إلى معلومات المؤسسة بطريقة منظمة وواضحة، وأضافت أولطاش أنّ مؤسستها الناشئة تتعامل مع أكثر من 100 مؤسسة، بينها المؤسسات التربوية، مؤسسات التكوين المهني، رياض الأطفال، ومؤخرا تم عقد شراكة مع كلّ من المدرسة العليا للفنون والمدرسة العليا للتكنولوجيات الحديثة بالجزائر العاصمة، لتؤكد أنّ "تيكنو-بول" هضبة قسنطينة فرصة سانحة للشباب حاملي الأفكار الإبتكارية والمشاريع الناشئة، وتسهل عليهم دخول عالم المقاولاتية من خلال بوابة الجامعة، والتّخرج منها طلابا منتجين يساهمون في تطوير الاقتصاد الوطني.

وتحدث عزيز شيباني، مهندس دولة في الإلكتروتقني، صاحب مؤسسة ناشئة متخصّصة في صناعة المصابيح بالطاقة الشمسية، تأسست سنة 2021 تقوم بإنتاج ما يعادل 70 بالمائة من المنتج الوطني، ويتم العمل حاليا للتوجه نحو التصدير للبلدان الإفريقية وحتى الأوروبية، ومن خلال الأليات والبرامج التي استحدثت مؤخرا، على رأسها ما جاءت به الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة وكذا الصندوق الوطني لتمويل المشاريع، ثم عمليات التوطين التي تمكّن الطالب من التقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق فكرته الابتكارية، واستكمال مشروعه الناشئ في ظل توفر مكاتب قارة، تساعد على استقبال المؤسسات والشركات المهتمة بالمنتوج المصنّع من طرف الطلبة حاملي المؤسسات الناشئة .

مؤسس شركة ناشئة "ترافيس" المتخرج من معهد الفندقة، الشاب سهيل خليفي توهامي، والمتمثلة في منصة واب الكترونية، تشمل كافة المتعاملين السياحيين من فنادق، وكالات سياحية، وتسهل على متصفحيها الوصول إلى كلّ ما يخصّ السياحة بطريقة سهلة ومضمونة، بالنسبة للسائح والمشتغل بالسياحة، ما يعكس قبولا كبيرا واهتماما بما تقدمه المنصة من طرف المتعاملين الاقتصاديين المهتمين بمجال السياحة، وكذا المواطنين والأشخاص الباحثين عن معلومات قريبة وتوفر الجهد والوقت، وأكد توهامي أهمية "تيكنو-بول" في ترقية المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة خاصة بعد استحداث صندوق وطني لتمويل حاملي هذه المشاريع المبتكرة وهي النقطة التي كانت تحول دون تحقيق كثير من الطلبة لمشاريعهم.

تکوین

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

من أجل تلبية الاحتياجات لتعميمها

عصاد يدعو إلى توسيع تكوين أساتذة الأمازيغية في الجامعة

دعا الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية، سي الهاشمي عصاد، أمس بالجزائر العاصمة إلى الإسراع في تجسيد التفاهمات التي توصل إليها مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، لواخر شهر فيفري الماضي، الرامية إلى تجسيد مجموعة من المبادرات ابتداء من الدخول الجامعي 2023-2024 سيما تلك المتعلقة بفتح المزيد من أقسام تكوين أساتذة اللغة الأمازيغية على مستوى المؤسسات التابعة لقطاع التعليم العالي.

وخلال إشرافه على لقاء تواصلي مع أساتذة وطلبة قسم اللغة الأمازيغية بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، أبرز عصاد أهمية الاسراع في تجسيد الاتفاق المتوصل إليه مع بداري، بفتح معهد اللغة و الثقافة الأمازيغية على مستوى جامعة حسيبة بن بوعلي بولاية الشلف، وقسم للغة الأمازيغية على مستوى المدرسة العليا للأساتذة بولاية ورقلة، إلى جانب إدراج تخصص لغة أمازيغية في المدرسة العليا لأساتذة الصم و البكم ببني مسوس، من أجل تلبية الطلبات المتزايدة لتعميم تدريس

اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية.

وأعرب المتحدث عن يقينه بأن كل الشروط متوفرة لفتح قسم لتكوين أساتذة مادة اللغة الأمازيغية على مستوى المدرسة العليا للأساتذة بورقلة، نظرا لوجود كادر مؤهل من أبناء المنطقة لتأطير هذا الفرع، وهم كما ذكر من خريجي معاهد اللغة والثقافة الأمازيغية بتيزي وزو وبجاية، من جهة و وجود حاجة ملحة لتخريج أساتذة جدد بملمح أستاذ التعليم الابتدائي في ظل وجود متغير لساني محلي للغة الأمازيغية.

وبعد أن أشار إلى جهود تعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في مختلف المؤسسات الجامعية التي انطلقت - كما ذكر منذ ثلاثة وثلاثين سنة، أي منذ فتح أول معهد للغة والثقافة الأمازيغية في جامعة تيزي وزو ثم توسيعها إلى معاهد مماثلة في بجاية (1991) ، البويرة (2010) ، باتنة (2013) و تامنغست(2019)، أكد الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية استعداد هيئته لمرافقة وإنجاح فتح معاهد جديدة في الشلف وغرداية وقسم بالمدرسة العليا لتكوين أساتذة اللغة الأمازيغية، في ورقلة، من أجل الرفع من عدد الأساتذة الذين يشرفون على تدريس اللغة الأمازيغية حاليا على مستوى المنظومة التربوية، بتعداد يقدر بـ 3744 أستاذا.

تجدر الإشارة إلى أن سي الهاشمي عصاد ومديرة المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، رتيبة قيدوم، وقعا أمس اتفاقية متعلقة ببنود بيداغوجية وعلمية وثقافية، التزمت من خلالها المحافظة السامية للأمازيغية، بالسعي لتجنيد كفاءات للإشراف على تأطير الطلبة الذين يبلغ عددهم حاليا 146 ، بينهم 26 على وشك التخرج إلى جانب تنظيم خرجات بيداغوجية لفائدة هؤلاء من خلال تمكينهم من المشاركة في التظاهرات العلمية والثقافية التي تنظمها المحافظة، وكل ذلك من أجل تطوير تدريس اللغة الأمازيغية.

ع.أسابع

EL MOUDJAHID

ACCORD-CADRE ENTRE L'ÉCOLE SUPÉRIEURE DES ENSEIGNANTS ET LE HAUT-COMMISSARIAT À L'AMAZIGHITÉ

ACCOMPAGNER ET ENCADRER LES DIPLÔMÉS

Un accord-cadre a été signé, hier, à Alger, entre l'Ecole nationale supérieure des enseignants (ENS) et le Haut Commissariat à l'amazighité (HCA) en vue d'accompagner les diplômés du département de langue amazighe orientés vers l'enseignement dans le cycle primaire.

A l'occasion, le secrétaire général du HCA, Si El-Hachemi Assad, a indiqué que cet accord, qui s'inscrit dans le cadre de l'action de coordination avec les différentes instances pour promouvoir la langue amazighe, a pour but d'«accompagner et encadrer les diplômés du département de langue amazighe orientés vers l'enseignement dans le cycle primaire». Il a également fait savoir que le HCA, en vertu de cet accord, œuvrera à «mobiliser tout le potentiel matériel et humain pour permettre aux élèves de maîtriser les outils de la langue amazighe, notamment à travers l'organisation de formations à leur profit, en vue de les préparer à l'enseignement dans le cycle primaire».

Cette initiative, poursuit-il, coïncide avec la célébration du 28e anniversaire de la création du HCA à même d'accompagner les efforts de l'Etat visant la promotion de la langue amazighe.

A cette occasion, le HCA a offert de nombreuses parutions aux étudiants de l'ENS.

La fin de la saison universitaire en cours connaîtra la sortie de la 5e promotion du département de langue amazighe à l'ENS.

El Watan

ENSEIGNEMENT DE TAMAZIGHT

Le HCA demande l'amendement de la loi d'orientation scolaire

L'enseignement actuel de la langue amazighe ne permet pas une continuité entre les différents paliers. La loi 04-08 de janvier 2008 portant orientation sur l'éducation n'est pas conforme à la Constitution algérienne de 2020. Le constat est de Si El Hachemi Assad, secrétaire général du Haut-Commissariat à l'amazighité (HCA).

Le bilan de l'enseignement de tamazight a été débattu hier lors d'une rencontre, au cours de laquelle une convention a été signée entre le HCA et l'Ecole normale supérieure (ENS) de Bouzaréah (Alger) portant notamment sur l'accompagnement des enseignants de tamazight. M. Assad a affirmé qu'un plaidoyer a été adressé aux hautes autorités du pays afin d'amender la loi portant orientation scolaire, qui maintient le caractère facultatif de l'enseignement de cette langue.

L'article 34 de cette loi dispose clairement qu'une classe de tamazight peut être ouverte «à la demande sociale». Un article qui demeure en principe aujourd'hui obsolète, car contraire à la Constitution, tranche le SG du HCA. Avec l'amendement de cet article, plusieurs obstacles disparaîtront, notamment le caractère facultatif de cet enseignement et sa continuité pour tous les paliers. Il est constaté que cet enseignement manque de bases solides au primaire, étape cruciale pour assurer sa continuité dans les deux autres cycles.

Le HCA travaille encore sur les données chiffrées des élèves ayant opté pour son apprentissage. Il travaille aussi sur une carte de classes linguistiques permettant de répertorier l'ensemble des différents dialectes régionaux que l'enseignant doit maîtriser quelle que soit la wilaya où il est affecté. L'objectif aussi, souligne Si El Hachemi Assad, est de *«nationaliser»* l'enseignement de cette langue. Statistiquement, son enseignement est dispensé dans 47 wilayas (mais pas dans tous les établissements), tandis qu'il est inexistant dans les 11 autres wilayas.

L'ENS Bouzaréah en est à sa cinquième promotion d'enseignants : un flux d'étudiants est enregistré dans cette filière, affirme Ratiba Guidoum, directrice de l'ENS. Et il ne s'agit pas seulement des étudiants venant des régions berbérophones. Mais, beaucoup d'obstacles pédagogiques doivent être étudiés, selon Nacira Sahir, l'une des fondatrices du département de langue amazighe dans cette école, comme le recrutement, la perte d'encadrement, l'absence de laboratoire de recherche pour les pratiques technique de l'oral (timawith), le manque d'ouvrages et aussi des dysfonctionnements dans les passerelles pédagogiques. M^me^ Sahir a soulevé la problématique d'accès au master pour les étudiants de l'ENS par l'université de Béjaïa. L'ENS Bouzaréah «traîne» encore dans la formation des professeurs d'enseignement primaire (PEP) alors que l'université de Batna prépare sa promotion de doctorants. Statistiquement, 3744 enseignants suivent actuellement leur formation dans les différentes structures universitaires, dont 1469 affectés pour l'enseignement moyen (PEM) et 716 pour le secondaire.

Nassima Oulebsir

النشاطات والندوات العلمية

الشعب
ech-chaab

مشاركون في يوم دراسي يحذّرون من آفات النّخيل

الشروع في معالجة 04 ملايين نخلة من طفيليات بوفروة

تشكّل آفة بوفروة أو ما يعرف بعنكبوت التمر أخطر الآفات التي تصيب منتوج التمر، وتؤثر سلبيا على نوعية وكمية التمور، وتهدد أشجار النخيل بالتلف، وهي تصيب الثمار خاصة في بداية ظهور الثمرة، وتشكّل ظاهرة ارتفاع الحرارة وغياب الرطوبة البيئة الملائمة لتكاثر وانتشار هذه الآفة.

بسكرة: عمر بن سعيد

يبلغ عدد نخيل الجزائر 19 مليون نخلة، تمتد على مساحة 172 ألف هكتار عبر مختلف المناطق الصحراوية، وبلغ إنتاجها من مختلف أصناف التمور 12 مليون طن في موسم 2022، مشكلة بذلك نسبة 15 بالمئة من الإنتاج الزراعي الوطني، وتساهم في عمليات التصدير خارج المحروقات بنسب ضعيفة، ولكنها قابلة للترقية والتطور.

ومن أجل توعية ومرافقة المنتجين للتصدي لهذه الآفة، نظّم المعهد الوطني لحماية النباتات بمقر مركز البحث التقني والعلمي للمناطق الجافة ببسكرة يوما دراسيا يهدف إلى توعية المنتجين حول آفات النخيل، ولاسيما آفة بوفرة التي تعتبر الأشد فتكا بمنتوج التمور، إذ لم يتم محاربتها في الوقت المناسب وقبل استفحالها.

وشارك في هذا اليوم الدراسي مزارعون ومنتجون للتمور، وأطّره تقنيّون من المعهد الوطني لحماية النباتات، وقد استعرض المختصون الوضعية المتعلقة بمحاربة الطفيليات التي تهدد إنتاج التمور والوسائل الواجب إتباعها للوقاية منها، وفق الاستراتيجية التي أقرتها وزارة الفلاحة والتنمية للكشف عن انتشار هذه الطفيليات، والقضاء عليها في البؤر المكتشفة قبل انتشارها.

وحسب تدخلات المعنيين، فإنّ واحات النخيل ما تزال سليمة إلى حد الآن، لكن الظروف المناخية المتسمة بارتفاع درجات الحرارة والتي سجلت خلال هذه الربيع وقلة أو انعدام تساقط الأمطار، يمكن أن توفر جوا ملائما لانتشار آفة بوفروة بصورة سريعة، وتعرض بذلك جهود المنتجين للخطر، حيث يمكن أن تتسبب في إتلاف المنتوج بنسبة من 40 بالمائة إلى 60 بالمائة من المنتوج، وهو ما يعتبر كارثة اقتصادية واجتماعية لسكان المناطق الجنوبية من الوطن.

وقد اختار منظّمو هذا اليوم إشراك المنتجين بهدف إرشادهم، واطلاعهم عن التقنيات والإجراءات الجديدة للمكافحة الوقائية لمختلف آفات التمور وفي مقدمتها «بوفروة»، كما وجّه المشاركون دعوة إلى منتجي التمور للتقرب من أقسام وجهات البحث للاستفادة من معارف ونتائج البحوث العلمية، وكذا اعتماد الحلول التي يوصي بها المعهد الوطني لحماية النباتات، إضافة إلى بقية المعاهد المتخصصة.

وحسب تدخّلات المختصّين، فإن الفترة التي تسبق شهري جويلية وأوت هي الفترة المناسبة للمعالجة، موضّحين أنّ الأساليب التقليدية لم تعد ناجعة في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وأنّ الأمر يتعلق بالتزام المزارعين بالخطط المدروسة والإجراءات المجربة لتجنب تلوث واحات النخيل، خاصة وأن الوضع لا يقتصر على آفة بوفروة حسب كامل بن صالح، الباحث بمركز البحث التقني للمناطق الجافة، فهناك سوسة التمر والعثة وغيرها، وهي طفيليات تتواجد أساسا بواحات النخيل، موضّحا أنه في حالة اللامبالاة فإن خطر تلف المحصول سيكون مؤكّدا.

وخلص المتدخّلون إلى التأكيد على إتباع توصيات المختصين في حماية النباتات، من خلال تنظيف بساتين النخيل وإزالة الأعشاب الضارة حول كل شجرة نخيل بصورة منتظمة، إضافة إلى معالجة الأشجار المثمرة المغروسة في ضمن الزراعة البيئية، وتجنب جلب الجبار من مناطق أخرى، ومن أجل تسهيل مساعدة الفلاحين للوقاية وإحالتهم ضد آفات النخيل.

وحسب مسئول بمعهد وقاية النباتات، فإن المعهد يتوفر على شبكة وطنية للمراقبة منذ 2002، وهذا النظام مسؤول عن الإبلاغ عن تفشي آفات بوفروة وعثة التمر، ويتصرّف المعهد وفق هذه التنبيهات الصادرة من منتجي التمور عبر 21 ولاية، موضحا أن المعهد بمساعدة شركات خاصة سيشرع في معالجة أكثر من 04 ملايين نخلة، طبقا لخطة تدخل أعدت مسبقا وهي تتّسم بالمرونة وفق الاحتياجات.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

جامعة الجزائر 2 تنظم ملتقى وطنيا

40 سنة من الأبحاث والدراسات في تعليمية اللغات في الجزائر

● تنطلق، اليوم، فعاليات الملتقى الوطني "40 سنة من الأبحاث والدراسات في تعليمية اللغات في الجزائر"، الذي ينعقد بجامعة الجزائر 2 ويدوم على مدار يومين بقاعة المحاضرات الكبرى، حيث ستكرم في اختتامه الأستاذة الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي.

سيقدم مجموعة من الأساتذة المختصين والباحثين في مجال اللغة عددا من المداخلات حول البحث العلمي واللغات والقراءة واستكشاف اللغة وغيرها من المواضيع، على غرار مداخلة شريفة غطاس ونوارة بوعياد، التي تحمل عنوان "واقع البحث العلمي الأكاديمي الجزائري في مجال تعليمية اللغات: دراسة إحصائية تحليلية" وحفيظة تازروتي التي تقدم مداخلة بعنوان "أربعون عاما من الخطاب حول تعليم المنطوق: مساءلة الديداكتيك واستثمار جديدها" ونجمة زقرور "البعد المعرفي في استكشاف اللغة العربية عبر تعليمية المنطوق في النصوص التعليمية بين المناهج والواقع: صف الابتدائي أنموذجا" وفايزة أكبال "دور نشاط القراءة في بناء كفاءة التعبير الكتابي لدى متعلمي المرحلة الابتدائية بين التلقي والإنتاج" وحورية بشير "تعليمية المكتوب: من الاهتمام بالمنتج إلى الاهتمام بالعمليات المعرفية" وونيسة بوختالة "فاعلية استخدام استراتيجيات الذكاءات المتعددة في تنمية مهارة الفهم القرائي لدى متعلمي السنة الخامسة ابتدائي" وبوبكر الصديق باكري "نشاط القراءة في مستوى التعليم الابتدائي بالجزائر: الواقع والمأمول"، كما ستقدم الدكتورة خولة ملخصا تحليليا لموضوع الملتقى في اختتامه.

م.ب

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

في ملتقى دولي تحتضنه جامعة الشلف يومي 17 و18 ماي الجاري

باحثون يتناولون دور "الكتابة الأثرية والخط العربي" في الحفاظ على التراث

محمود بن شعبان

تنظم جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالتعاون مع كلية الآداب والفنون لولاية الشلف، يومي 17 و18 ماي الجاري، الملتقى الدولي حول "الكتابة الأثرية والخط العربي.. الشكل والمضمون".

وذلك، بالتعاون مع مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية وفرقة البحث، الألقاب والوظائف، من خلال الكتابات الأثرية بالجزائر، خلال الفترة الوسيطة والعثمانية. ويأتي تنظيم الملتقى، بحسب القائمين عليه، لتسليط الضوء على موضوع دراسة الكتابات والنقوش الأثرية، لكونه من الموضوعات الهامة في الدراسات الأثرية العربية عامة والمغاربية خاصة، بالإضافة إلى كون الجزائر من بين الدول الزاخرة بهذا التراث العريق، الذي يجسد قوام وركائز الهوية، الخاصة بالأمة، لكونها تحاكي أحد مظاهر مقومات الأمم، التي تمدنا بمميزاتها الحضارية والثقافية، وتكشف لنا تفاصيل التطور التاريخي والفني الحاصل داخل الحضارات.

وانطلاقا من هذه المعطيات، سيتم دراسة موضوع الكتابات الأثرية المرتبطة بأنواع الخطوط وتنوع مضامين النصوص، نظرا إلى جدته وثراء مادته العلمية وتقاطع علوم كثيرة فيه، كالتاريخ واللغة والآثار وفن الخط وغيرها، في استجلاء جوانب الموضوع، باعتبار دراسة الكتابات الأثرية والخط العربي شكلا ومضمونا، بمثابة مصدر أصيل ومعاصر يصعب الطعن في معلوماته، لأن دراسة الكتابات الأثرية تركز على مجالين رئيسيين، هما الجانب الشكلي من ناحية والمضمون من ناحية أخرى. وسيتناول الملتقى عدة محاور، يحاول المتدخلون من خلالها الإجابة عن العديد من التساؤلات المتعلقة بعلم الكتابات الأثرية والخط العربي، على غرار مصادر ومرجعيات الكتابة الأثرية والمناهج العلمية المساعدة لقراءة وتفسير وتحليل هذه الكتابات، بالإضافة إلى دور الكتابة الأثرية وأهميتها لدراسة الخط العربي كمرجعية ثقافية وكيفية إبراز دور الكتابات الأثرية العربية والخط للدور الفاعل المجهول وتمجيده وطرق الاستفادة من الكتابات الأثرية في الدراسات العلمية.

كما يطرح الملتقى إشكالية ظهور اتجاه جديد في مسار البحث الأثري المغاربي وتشكيله لقطيعة مع الكتابات الأثرية التقليدية وكذا حدود القطيعة والاستمرار بين الاتجاهين.

ويهدف الملتقى، الذي سيشارك فيه أساتذة وباحثون مختصون في المجال، إلى توجيه مشروعات البحث العلمي إلى مجال علم الكتابات الأثرية والخط العربي بشكل خاص والبحث في الآثار الإسلامية بشكل عام، بالإضافة إلى لفت أنظار الباحثين المتخصصين إلى أن هناك موضوعات أثرية مغمورة أو منسية، على الرغم من أهميتها العلمية في استكمال الصورة الحقيقية لمساهمة سكان بلاد المغرب في حضارة الأمة، كما يهدف الملتقى إلى إحياء بعض الحرف والصناعات التي كانت متداولة قديما، ولكنها زالت أو كادت أن تختفي نهائيا، بسبب إهمالها، على الرغم من أهميتها الاجتماعية والاقتصادية وفتح آفاق جديدة في جسور التعاون بين شعبة الآثار والمعاهد والمراكز العلمية العربية، ذات الصلة بعلم الكتابة الأثرية والتاريخ والأدب وغيرها من علوم وتخصصات أخرى.

تعزيز الرقمنة موضوع أشغال جامعة محمد لمين دباغين بسطيف

أبرز مشاركون في أشغال ورشة دولية أولى حول مشروع "تعزيز الرقمنة في التعليم العالي: تكوين المكونين في سويسرا والبلدان المغاربية كل من الجزائر وتونس" احتضنتها جامعة محمد لمين دباغين (سطيف 2) أهمية انفتاح الجامعة على التعاون الدولي لتحسين جودة التعليم العالي. وأكد البروفيسور عبد الجليل عكاري من جامعة جنيف (سويسرا) بأن "الجامعات تعيش اليوم تحت ضغط العولمة والتجارب العالمية مما يتطلب من كل جامعة تريد تحسين جودتها ربط علاقات متينة وقوية وبعث مشاريع بحث دولية مشتركة مع جامعات أخرى لضمان استمراريتها وتطورها".

وأوضح ذات المتدخل بأن "برنامج تعزيز الرقمنة في التعليم العالي: تكوين المكونين في سويسرا والبلدان المغاربية (الجزائر وتونس) يساهم في تبادل الخبرات والنتائج بين جامعات سويسرا والجزائر وتونس في كيفيات إيصال تكنولوجيا المعلومات إلى مجال التدريس في الجامعة وبعث البحوث وتحسين جودة التعليم العالي".

وذكرت منسقة المشروع بالجزائر، البروفيسور نوال عبد اللطيف مامي من جامعة سطيف 2، بأن هذا البرنامج "يندرج في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعزيز الكفاءات الرقمية لمؤسسات القطاع في 3 مجالات هي التكوين والبحث والحوكمة الجامعية".

من جهته، أفاد مدير جامعة محمد لمين دباغين (سطيف2)، البروفيسور الخير قشي، خلال إشرافه على افتتاح التظاهرة، بأن "العملية تندرج ضمن سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي فتح ورشات من بينها ورشة الرقمنة لضمان جودة التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة"، لافتا إلى أن "الجزائر قطعت هذه السنة أشواطا كبيرة في هذا المجال".

سطيف: عمر.ح

EL MOUDJAHID

SÉTIF 10.000 TITRES AU SALON DU LIVRE

De notre correspondant : **F. Zoghbi**

L'université Ferhat-Abbas de Sétif a organisé récemment le premier Salon national du livre scientifique.

Pas moins de 10 000 titres à caractère scientifique et technologique sont exposés au niveau de ce Salon auquel participent 14 organismes importateurs de livres et plusieurs maisons d'édition implantées à travers le territoire national.

«L'organisation d'une telle manifestation si elle est porteuse de symboles forts, qui attestent des sacrifices consentis hier par les aînés, artisans de la liberté, n'en est pas moins dans ce formidable lien intergénérationnel, sans mettre en exergue les fruits de ces sacrifices, marqués aujourd'hui par toutes ces réalisations et ces fruits qui sont cueillis par nos jeunes, ces milliers d'étudiants qui sont dans les universités et ont à charge de relever le défi de l'Algérie nouvelle qui consacre une place particulièrement importante à la science et la technologie», indique Krache Lahcene, vice-recteur, chargé des relations extérieures.

Cette initiative qui permet aux étudiants des différentes filières, enseignants et chercheurs d'aller vers les toutes dernières éditions pour enrichir leurs connaissances dans de nombreuses spécialités et faire avancer les travaux menés dans le cadre de la recherche, «constitue aussi le moment opportun pour l'université de recenser les ouvrages les plus prisés par ces universitaires et consolider un fonds de plus de 450.000 ouvrages que compte déjà la bibliothèque centrale de cette institution universitaire

dans tous les domaines scientifiques et techniques», ajoute Bourenane Boumediene, conservateur de la bibliothèque centrale.

Ce Salon, qui s'est étalé sur 5 jours à l'université Ferhat-Abbas, n'a pas été sans susciter un profond sentiment de satisfaction au sein de la communauté estudiantine : «Bien que nous soyons à l'ère du numérique et des réseaux sociaux qui absorbent une bonne partie du temps des étudiant, je pense que le livre n'a rien perdu de sa verve et reste toujours un de maillons forts de la connaissance. C'est pour cela qu'il faudra, à mon sens, multiplier ce genre de manifestations marquées par un intérêt particulier des étudiants», souligne, pour sa part, Lasledj Dhouha, étudiante en médecine.

F. Z.

انلحدمات الجامعية

L'EXPRESSION
Le Quotidien

CHAMPIONNAT D'ALGÉRIE UNIVERSITAIRE DE BASKETBALL 3×3

Les équipes d'Alger et Aïn Témouchent sacrées

Les équipes universitaires d'Alger filles et Aïn Témouchent garçons ont remporté les trophées du championnat d'Algérie universitaire de basketball 3×3, clôturé samedi soir à la salle omnisports Chahid «Fethi Abdallah» de Hammam Bouhadjar (Aïn Témouchent), après deux journées de compétition. En finale, l'équipe universitaire d'Alger s'est imposée devant celle de Mascara sur le score de 10 à 3, tandis que l'équipe d'Aïn Témouchent garçons s'est distinguée face à son homologue de Batna sur le score de 20 à 8. En marge de cette compétition un concours à trois points a eu lieu et a été remporté par l'équipe de Mascara filles et Alger garçons. Cette compétition, organisée par la Fédération algérienne des sports universitaires en collaboration avec la direction des services des œuvres universitaires et la Ligue des sports universitaires d'Aïn Témouchent, a regroupé dix ligues de wilayas universitaires, à savoir: Alger, Batna, Chlef, Tiaret, El Bayadh, Tissemsilt, Mascara, Sidi Bel Abbès, Oran et Aïn Témouchent. À l'issue de ce championnat, les équipes d'Alger filles et Aïn Témouchent garçons représenteront l'Algérie au championnat d'Afrique universitaire, prévu au mois de juin prochain en Afrique du Sud.

الشركاء الاجتماعيين

(نقابات الأساتذة، والعمال، والجمعيات الطلابية)

الفجر

على هامش الاجتماع الطارئ الذي حضره رؤساء مكاتب عدة ولايات

التضامن الطلابي يدعو الوزارة للتحقيق في تسيير التنظيم ومصير امواله

■ قرر اعضاء المكتب الوطني للتضامن الوطني الطلابي وأعضاء المكاتب الولائية للجهة الغربية من الوطن والشرق والوسط، امس، رفع دعوي قضائية ضد رئيس المنظمة، حول مصير الموال المنظمة التي يتم جمعها سنويا، والتي تفوق قيمتها عن 200 مليون سنتيم من اشتراكات الطلبة الجامعيين.

وحسب ما افاد به عضو المكتب الوطني للتنظيم قاضي محمد في ندوة صحفية تم عقدها بحضور مكاتب ولايات الغرب والوسط والشرق، فان تلك الأموال يتم جمعها تكون اغلبها في الجامعة الصيفية، بحيث ان كل طالب ملزم بتسديد 2000دج ، بالرغم من ان جميع المصاريف الطعام والإقامة والنقل تقع على عاتق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حسب ما افد به عضو المكتب الوطني قاضي محمد لـ الفجر"، مشيرا ان أعضاء المكتب الوطني للتضامن الوطني الطلابي يجهلون مصير تلك الموال وهذا منذ سنوات عديدة خاصة بعدما تبين حسب شيك بريدي لممثل ولاية تموشنت ، ان هنالك مبالغ مالية أصبحت تحول إلى الحساب الشخصي لرئيس المنظمة، وهو ما يعتبر خرقا للقانون في ظل التجاوزات والخروقات التي اصبح يقوم بها رئيس المنظمة الفاقد للشرعية، ورفضه حسب -ذات المتحدث- عقد مؤتمر وطني للمنظمة الطلابية للخروج بقيادة للتنظيم الطلابي، وهذا منذ سنة 2019.

واشار ان مشكل ايداع أموال لحساب الشخصي لرئيس المنظمة، كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكاس، وجعلت المكاتب الولائية وهما أعضاء في المكتب الوطني، يطالبون بالتحقيق في اموال المنظمة من قبل الجهات الأمنية وايفاد لجنة تحقيق رفيعة المستوى من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى مقر التنظيم التضامن الوطني الطلابي.

من جهته، واضح عضو المكتب الوطني ورئيس مكتب وهران مطمور جمال، "انه نحن كأعضاء ليس لنا بطاقة عضوية وهذا منذ سنة 2002، ونعمل فقط مع جهات الرسمية بمحضر التنصيب "، مؤكدا أن الولايات التي لا تسدد سنويا مبلغ 6ملايين سنتيم ثمن اشتراكات السنوية، يتم إقالة رئيس المكتب الولائي وهو ما اعتبره إجراء قمعي وتعسفي في حق أعضاء المكاتب الولائية ، وهو ما زاد من احتقان الوضع في التنظيم الطلابي في عديد ولايات الوطن، وهذا في ظل التجاوزات والخروقات التي بات يتعمدها رئيس المنظمة، كما اكد مطمور جمال وعضو المكتب الوطني لولاية مستغانم وتسمسيلت، الشلف، البويرة، تيارت، الجلفة ومعسكر، مطالبين بتنصيب لجنة لتحضير مؤتمر الوطني للتنظيم الوطني الطلابي، وهذا في لقائهم بوهران أمس، لمناقشة الوضعية المزرية التي أل اليها التنظيم الطلابي. وعدم شرعية رئيس المنظمة الذي انتهت عهدته قانونيا من على راس التنظيم .

وحسب مطمور جمال فان رئيس المنظمة يقوم بإقالة رؤساء المكاتب الولائية دون سابق أشعار وبقرارات ارتجالية وانفرادية يطبعها الجهوية والتميز، في ظل سلسلة الاقصاءات التي باتت تلاحق رؤساء المكاتب الولائية الدين يعتبرون اعضاء للمكتب الوطني، وهو ما زاد من حجم الفوضى التي بات يعيشها التنظيم والصراعات، و أضاف عضو مكتب وطني آخر رئيس سابق لمكتب ولاية تموشنت تم إقصائه مؤخرا، ان المؤتمر لا يمكن ان ينعقد الا بحضور اعضاء المكتب الوطني جميعا من المؤسسين للتنظيم، فيما دعا اعضاء المكتب الوطني ورؤساء المكاتب الولائية لعدة ولايات وزارة التعليم العالي بتجميد صلاحيات الرئيس لعدم شرعيته وبفتح تحقيق امني عن تسير أموال المنظمة وبضرورة عقد مؤتمر وطني للخروج بقيادة جديدة شرعية . ■ م.ايناس

متفرقات

الفجر

تحت اشراف رئيس ديوان وزارة التعليم العالي:

تنصيب المدراء الجدد لجامعات وهران

■ أشرف قندوزي توفيق، رئيس ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، امس، بوهران، وبحضور الأمين العام لولاية وهران ورئيس الندوة الجهوية لجامعات الغرب على تنصيب بقاعة المحاضرات بخلوف تلاحيت لمجمع الأستاذ مراد سليم طالب لجامعة وهران1 "أحمد بن بلة"، الأستاذ أمين عبد المالك مديرا لجامعة وهران1 أحمد بن بلة خلفا للأستاذ بلحاكم مصطفى، وتنصيب الأستاذ شملال أحمد مديرا لجامعة وهران2 "محمد بن أحمد" خلفا للأستاذ بلاسكة إسماعيل، والاستاذ حمو أحمد مدير جامعة العلوم والتكنولوجيا "محمد بوضياف" خلفا للأستاذ حمو بوزيان أمين.

وقد حضر التنصيب الأستاذ بوزيان محمد عضو مجلس الأمة ومدير سابق لجامعة وهران1 "أحمد بن بلة"، مدراء المؤسسات الجامعية لوهران وأعضاء جامعة وهران 1 وجامعة وهران 2 وجامعة العلوم والتكنولوجيا من مسؤولين وأساتذة وموظفين وطلبة.

■ م.ايناس

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Enseignement supérieur

Installation des nouveaux recteurs des trois universités d'Oran

Les nouveaux recteurs des trois universités d'Oran ont été installés dimanche lors d'une cérémonie présidée par le chef de cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Guendouzi Toufik.

La cérémonie s'est déroulée à la salle des conférences du pôle universitaire «Mourad Taleb Salim» de l'université Oran1 «Ahmed Ben Bella», avec l'installation de Chaalal Ahmed, professeur d'enseignement supérieur des langues et ex-recteur de l'université de Blida 2, comme recteur de l'université d'Oran 2 «Mohamed Benahmed» en remplacement du Pr Belaska Smaïn, qui occupait le même poste, ainsi que celui de président de la Conférence régionale des universités de l'Ouest.

A la même occasion, Amine Abdelmalek, professeur d'enseignement supérieur, spécialisé en informatique, ex-directeur de l'Ecole nationale polytechnique d'Oran, a été installé comme recteur de l'université d'Oran1 «Ahmed Ben Bella» en remplacement de Mustapha Belhakem, ainsi que Hammou Ahmed, professeur d'enseignement supérieur en physique, installé en qualité de recteur de l'université des sciences et de la technologie «Mohamed Boudiaf».

Le chef de cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a appelé les nouveaux responsables des établissements universitaires d'Oran à réaliser les objectifs stratégiques tracés par le ministère de tutelle et à améliorer la qualité de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique au niveau de leurs établissements respectifs. Le même responsable a souligné que «ce mouvement, opéré par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, aujourd'hui, dans la gestion des trois universités d'Oran, signifie un changement de cadres qui ont beaucoup donné au secteur de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie et non une fin de mission».

L'EXPRESSION
Le Quotidien

De nouveaux recteurs pour les trois universités d'Oran

LES NOUVEAUX recteurs des trois universités d'Oran ont été installés, dimanche lors d'une cérémonie présidée par le chef de cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Guendouzi Toufik. La cérémonie s'est déroulée à la salle des conférences du pôle universitaire «Mourad Taleb Salim» de l'université Oran1 «Ahmed Ben Bella», avec l'installation de Chaâlal Ahmed, professeur d'enseignement supérieur des langues et ex-recteur de l'université de Blida 2, comme recteur de l'université d'Oran 2 «Mohamed Benahmed» en remplacement du professeur Belaska Smaïn, qui occupait le même poste, ainsi que celui de président de la Conférence régionale des universités de l'Ouest. À la même occasion, Amine Abdelmalek, professeur d'enseignement supérieur, spécialisé en informatique, ex-directeur de l'Ecole nationale polytechnique d'Oran, a été installé comme recteur de l'université d'Oran1 «Ahmed Ben Bella» en remplacement de Mustapha Belhakem, ainsi que Hammou Ahmed, professeur d'enseignement supérieur en physique, installé en qualité de recteur de l'université des sciences et de la technologie «Mohamed Boudiaf».

الشعب
ech chaab

الأستاذة بجامعة وهران كريمة مقداد لـ"الشعب":

اللّغات الأجنبية.. ورقة الطالب الجامعي الرابحة..

تشجيع الناشئة على القراءة وتعلّم اللّغات.. ضروري

ترى الاستاذة مقداد زهرة كريمة، باحثة بكلية اللغات الاجنبية بجامعة وهران 2 - محمد ابن احمد- تخصص اللغة الاسبانية، أن تعلم الطالب الجامعي وإتقانه عدة لغات، إضافة إلى اللغة الأم ميزة قيمة تساعده في حياته العملية، وتضاعف فرصه في مشاريعه المستقبلية.. هذا الطرح الذي كان محور الملتقى الدولي تحت عنوان: "تعليم اللّغات الأجنبية في الجامعة.. كفاءات وآفاق" الذي احتضنته مؤخرا جامعة وهران 2، تحدثنا عن أهدافه ومخرجاته، الأستاذة مقداد..

حوار: حبيبة غريب

الشعب: كيف هو واقع تعليم اللّغات الأجنبية بالجامعة الجزائرية اليوم؟

مقداد زهرة كريمة: نحتاج اليوم إلى تكوين أساتذة اللغات الأجنبية بشراكة مع جامعات أجنبية لدعم تعليم هذه اللغات في المستوى العالي، وخاصة لنواكب عصر التكنولوجيا والوقوف على أهم المشاكل التي يواجهها الطالب أثناء اكتساب لغة جديدة، ونقص المختبرات أيضا له تأثير سلبي في تعليم لغة أجنبية، حيث لابد على الطالب أن يتقن لغة أو لغتين أجنبيتين على الأقل، ولا يكتفي بتخصصه وحده، حتى يستطيع أن يندمج في المجال العملي- البحث العلمي أو العمل في مؤسسات خاصة.

ماذا عن رهانات تعلم اللّغات الأجنبية؟ هل يمكن لطلابها دخول عالم الشغل بسهولة؟

سؤال جد مهم، كما تعلمون من الصعب إيجاد العمل بسهولة في الوقت الحالي، ولكن على الطالب أن يطرق جميع الأبواب، وحين تكون له كفاءة في اللّغات الأجنبية بدون شك سيجد العمل بعد مروره بتجارب في الحياة المهنية.

هل للترجمة بين اللّغات وزن في المسار التكويني لطلبة معهد اللّغات؟

الحل الوحيد هو أن نكثف من تعلم اللّغة الأجنبية منذ الطور الابتدائي ونكثر من القراءة ونحفز الأطفال عليها.

كيف جاءت فكرة الملتقى الدولي حول "تعليم اللّغات الأجنبية في الجامعة كفاءات وآفاق؟

هو موضوع جد مهم يندرج في اطار العمل الاكاديمي والعملي. وتعد اللّغات الاجنبية أداة أساسية للتبادل الثقافي وادماج الفرد في المجال الاكاديمي والعملي، معنى ذلك عندما يتخرج الطالب يستطيع أن يندمج بسهولة في المجال العملي، ولهذا باشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى جعل الجامعة شريكاً فعالا لتحقيق هذا المبتغى وكقاطرة للدفع بهذه التنمية الاقتصادية، تعتبر اللغات الأجنبية همزة وصل بين الشعوب والمجتمعات والمؤسسات والثقافات واللغات، لذا بات من الضروري تحليل ودراسة ومناقشة السياسة الحالية لتعليم اللغات الأجنبية في الجامعة الجزائرية، وهذا ما شكل جوهر ملتقانا الدولي.

وقد حاولنا من خلال المدخلات والنقاشات الإجابة على الأطروحات التالية: ما مدى أهمية اللغات الأجنبية؟ ما هي استراتيجيات التدريس/التعلم للغات الأجنبية في الجامعة؟ ما هي المهارات اللغوية الأجنبية المستهدفة؟ كيف يمكننا قراءة التطور الأفقي والرأسي لمهارات اللغة الأجنبية؟ وما هي الأهداف العملية المسطرة والمقاربات الواقعية لتعليم اللغة؟ ما هي الصعوبات التي تواجه الطلاب المبتدئين في تعلم اللغات الأجنبية؟ وما مكانة التكنولوجيا الرقمية وشبكة الجيل الثاني في تعليم وتعلم اللغات الأجنبية؟.

عرف الملتقى مشاركة العديد من الباحثين والمهتمين باللّغات الأجنبية ماذا كانت أهدافه؟

وجه الملتقى أساسا إلى أساتذة الجامعات وفق الأهداف الآتية: المساهمة في تحسين تدريس اللغات الأجنبية في الجامعة، مناقشة مختلف استراتيجيات تعليم وتعلم اللغات الأجنبية، تكوين أساتذة اللغات الأجنبية: التخطيط الأكاديمي للتدريب الداخلي بالشراكة مع جامعات أخرى موجودة خارج البلاد، تقييم تجربة التعليم عن بعد للغات الأجنبية؛ استكشاف كيف تم تنفيذ ممارسة نشاطات تدريس مختلف اللغات الأجنبية نتيجة جائحة كوفيد-19 وجراء الحجر الكلي أو الجزئي، الوقوف على أهم المشاكل التي يصادفها طلاب اللغات الأجنبية أثناء اكتساب لغة جديدة في مرحلة التعليم العالي.

وإضافة إلى ما سبق ذكره ذكرنا ما يلي: مساهمة في النجاح الأكاديمي لطلاب التعليم العالي وتطوير برامج دراسية ثرية، وتمكين الطلاب من تعلم لغة أجنبية بسهولة ويسر بحسب تخصصهم كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والروسية، تعميم استخدام التكنولوجيا الرقمية وشبكة الجيل الثاني 2.0.

وما هي التوصيات التي خرج بها الملتقى؟

خرج الملتقى الدولي بالعديد من التوصيات موجه بعضها للطلبة والبعض الآخر للأساتذة وتمثلت بالنسبة للطلبة في ضرورة التحفيز الذاتي لتعلم اللغات الأجنبية، ضرورة التحفيز على حب المطالعة والاعتماد على النفس وتعليمه مهارات اللغة عن طريق الاستماع والكتابة والقراءة والمحادثة، إضافة إلى ضرورة الوعي بأهمية اللغات في الحياة اليومية والعملية. وبالنسبة للأساتذة جاءت التوصيات بضرورة الوعي بأن تعليم اللغات علم وفن وثقافة، ضرورة العمل الجماعي والتنسيق مع الآخرين على الصعيدين المحلي والدولي لتبادل الخبرات والمعارف، ضرورة تعليم الأساليب الحالية كاستخدام التكنولوجيا وشبكة الجيل الثاني، وهذا وفقا لتعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما بالنسبة للهيئة الوصية، فقد أكدت التوصيات على ضرورة إعادة النظر في المناهج والبرامج المطبقة من طرف الخبراء المختصين المعايشين للواقع، ضرورة ربط الجامعة بالمحيط الخارجي عمليا وميدانيا وذلك بعقد اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتكوين الطلبة مهنيا، إلى جانب ضرورة النزول إلى الواقع لتكييف الرهانات بحسب الامكانيات، وتشجيع الأسرة الجامعية ماديا ومعنويا على البحث والابتكار وقمنا بنشر 19 مقالا في عدد خاص من مجلة الدراسات المعاصرة الصادرة عن جامعة تيسمسيلت، كما توزعت النصوص المنشورة من حيث اللغة بين العربية، الانجليزية، الألمانية، الاسبانية، الإيطالية، الروسية والفرنسية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

مقرات أمن ومركز جامعي على رأس قائمة المطالب

بلدية سبدو بحاجة إلى مشاريع تنموية

● "المير" يتعهّد بالمحافظة على المال العام

● يشتكي سكان بلدية سبدو التي تعدّ من أقدم البلديات في الوطن، من قلة مقرات الأمن، موضحين بأن منطقتهم تحوز على مقر واحد لأمن الدائرة، رغم أن بلديات أخرى في ولاية تلمسان تحوز على أكثر من مقرين للأمن الحضري، مضيفين بأنها استفادت من مقر للأمن الحضري سنة 2012، وتم اختيار القطعة الأرضية قرب القاعة متعددة الرياضات، لكن لم يظهر له أثر، ليتم برمجة مشروعين ولكن إلى غاية سنة 2025. وتوجد بالبلدية العديد من المرافق الشاغرة التي يمكن أن تحول إلى مقرات للأمن دون أن تتطلب إنجازات أخرى. ويحتاج أمن الدائرة الحالي إلى تدعيم بشري وعتاد رغم المجهودات المبذولة من طرف عناصره. وهنا يقول رئيس البلدية " لقد وفقنا في مشاريع وفشلنا في أخرى. منها قضية سوق الخضر والفواكه الذي هيأنا له مقر جديدا يحتوي على كل الضروريات التي يحتاجها باعة الخضر والفواكه، لكنهم لم يلبثوا أن غادروه وعادوا إلى مكانهم السابق، وهذا بسبب عدم بقاء رجال الأمن أمام السوق الجديد حتى يمنعوا التجار من مغادرة المكان المخصص لهم، ولو أننا قدرنا ظروف مصالح الأمن التي لها انشغالات أخرى ".

مركز جامعي حلم طال تجسيده

من بين المطالب الملحة لساكنة ولاية سبدو المنتدبة، إنجاز ملحق جامعي بها، ما دامت تتوفر على جميع الشروط التي تؤهلها ليكون لديها قطب جامعي، فهناك عدد ضخم من الطلبة الذين يزاولون دراستهم الجامعية في ولايات أخرى، وبالخصوص في تلمسان. وفي حالة تجسيد هذا الحلم الذي يلحّ عليه سكان المنطقة بكثرة. وحتى الولايات المجاورة كالنعامة مثلا، يمكن لطلبتها أن يتابعوا دراستهم في ولاية سبدو، ولو أن الكثير من الطالبات توقفن عن مواصلة الدراسة الجامعية بسبب منعهن من ذلك.

في ذات السياق تنفس سكان قرية الشهيد بن عيسى عكاشة "الفرش" سابقا الصعداء، بعد أن استفادت بعد سنوات طويلة منذ الاستقلال وهي غائبة عن أعين المجالس الشعبية البلدية التي تعاقبت على سدة الحكم في بلدية سبدو حتى زمن المجلس الحالي الذي قرّر تخصيص مشاريع تنموية لهذه القرية التي عانت من الإهمال.

من جانبه كشف رئيس بلدية سبدو الولاية المنتدبة، مراد حفص، على هامش تكريمه الأسرة الإعلامية في عيدها العالمي، بأنه يسعى رفقة أعضاء مجلسه إلى الارتقاء بالبلدية إلى الأفضل، كونها من أقدم البلديات على المستوى الوطني، وقال "وجدنا البلدية غارقة في مشاكل تتعلق بالتنمية، حيث لم يتم تجسيد 18 مشروعا، وكادت أن تفلت منا لولا المجهودات الكبيرة المبذولة في عملية إعادة انطلاقها وتجسيدها، ذلك أن لجنة الصفقات عملت ليل نهار على تسوية هذه المشاريع، دون أن ننسى المساعدات الكبيرة التي تلقيناها من الوالي، واليوم بلدية سبدو تعدّ من الدوائر الأولى في تلمسان التي جسدت جميع المشاريع التي استفادت منها في مختلف الصيغ الخاصة بالمشاريع".

وأضاف" لقد عاهدت سكان البلدية على العمل جاهدا للارتقاء بها إلى مصاف البلديات الكبرى وأعاهدهم مرة أخرى بأنه لن يوجه ولو فلسا واحدا في غير موضعه. حتى أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس يستعملون سياراتهم الخاصة في خدمة مصالح المواطنين، وأن ثمار العمل الذي قمنا به خلال سنة ونصف تقريبا بدأت تظهر للعيان".

ع.بن شادلي

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

Le nouveau recteur étale sa feuille de route

Le nouveau recteur, le professeur Bouderah Brahim, a animé une rencontre avec la presse et la société civile le 14 mai 2023 au siège du rectorat.

Entouré de ses plus proches collaborateurs, le recteur a présenté sa future feuille de route au sein de l'université Abdelhamid-Ibn-Badis.

Nommé il y a moins d'un mois, il était précédemment vice-recteur à l'université de M'Sila.

Le nouveau recteur a dressé une situation générale de l'université en matière de formation et de recherche et les grands chantiers en cours et à venir (création d'une faculté de pharmacie, ouverture d'une nouvelle spécialité d'ingéniorat en architecture, rénovation d'un réfectoire de 800 places), ainsi que la réalisation d'autres nouveaux projets qui ont été évoqués.

Le recteur a défini les objectifs de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, en particulier la nature des formations du système LMD.

Dès son installation, le nouveau recteur est passé à l'action : «On va tout faire, trouver des solutions créatives s'il le faut. Tout est possible. Nous ferons de notre université l'une des meilleures du pays. On va explorer des partenariats, de la collaboration et on va travailler jour et nuit là-dessus.»

A. B.